محضر الجلسة 277

التاريخ: الثلاثاء 8ربيع الأول1423(2002/02/05)
الرئاسة: السيد عبد السلام بروال الخليفة الثاني لرئيس مجلس المستشارين.
التوقيت: ثلاث ساعات وعشر دقائق ابتداء من الساعة الثانية والدقيقة الأربعين بعد الزوال.
جدول الأعمال: الأسئلة الشفهية.

عبد السلام بروال رئيس الجلسة:
بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على خير المرسلين،
السيد الوزير المحترم،
السادة المستشارون المحترمون،
عملا بأحكام الفصل 56 من الدستور، وفقا لمقتضيات النظام الداخلي للمجلس، كما هو في علم الجميع، هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة، قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين ليطلع المجلس على ما جد من مراسلات، لكم الكلمة السيد الأمين.

المستشار السيد علي لطفي أمين المجلس:
السيد الرئيس، توصلت رئاسة المجلس بعد من الأسئلة الشفهية والكتابية من 14 ماي 92 إلى 22 منه، ويتعلق الأمر بـ15 سؤالا شفويا و3 أسئلة كتابية.
كما توصلت رئاسة المجلس بطلب إحاطة المجلس علما بعدد من القضايا الطارئة من الفريق الكونفدرالي وفريق الاتحاد الدستوري ومن الفريق الديمقراطي، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:
شكرا للسيد الأمين إذن جدول الأعمال يتضمن سؤالا آنيا واحدا وأظن هناك 18 سؤالا عاديا، نبدأ بالسؤال الآني، وقبل ذلك أظن أنه سبق للمجلس أو رئاسة الجلسة، أحيطت لما من طرف الفريق الديمقراطي بإحاطة علم في إطار المادة 128 من النظام الداخلي الكلمة لرئيس الفريق الكونفدرالي لإحاطة المجلس علما.. لكم الكلمة السيد الرئيس.

المستشار السيد عمر الإدريسي:
شكرا السيد الرئيس،
السادة الوزراء، إخواني المستشارين المحترمين،

كما في علمكم، ترأس السيد الوزير الأول يوم 19 أبريل من هذه السنة انطلاق جولة من الحوار الاجتماعي مع المركزيات النقابية الأكثر تمثيلية، ومع ممثلي أرباب العمل، ليستأنف بعده اللقاء مع السيد وزير التشغيل، الحوار كان يومي 24 و29 ابريل في إطار لجنتي النزاعات والحريات والأجور والتعويضات.. وكان أمل الطبقة العاملة وعموم الأجراء بمناسبة فاتح ماي لهذه السنة، وكما تعرفون هو العيد الأممي العمالي، أن ترد الحكومة إيجابا على المطالب المستعجلة لخصوص الزيادة في الأجور والتعويضات، والرفع من الحد الأدنى للأجور وتنفيذ التعاقدات المبرمة مع النقابات القطاعية وفتح التفاوض الجاد مع باقي القطاعات التي ووجهت فيها المطالب بالتجاهل التام.
واعتبرنا ذلك مدخلا لتفعيل التفاوض الجماعي مركزياً وقطاعيا وجهويا لحماية مناصب الشغل وصل النزاعات في إطار تفاوض مؤسس دائم ومستمر بقطع مع صيغة الحوار غير المجدي وينكب على توطيد ثقافة التعاقدين أطراف الإنتاج.
وإذا أننا قد سجلنا اعتراف الحكومة بضرورة إيجاد آليات تقنية وإدارية وقضائية دائمة ومستمرة لتنظيم المفاوضات الجماعية، وهي ليست إلا ما سبق الاتفاق عليه في تعاقد فاتح غشت 96، واتفاق 19 محرم 1421 .

لذلك، ومن موقع مسؤولياتنا 1 كمركزية نقابية، نسجل أن التعامل الحكومي مع الملف المطلبي للطبقة العامة وعموم الأجراء لم يرق مستوى مطالب الشغيلة المغربية، ولكي لا نستنفد آخر المساعي والمبادرات المسؤولة لحمل الحكومة على مراجعة موقفها السلبي، نعلن لكم وللحكومة وللرأي العام الوطني والعمالي أننا مجددا نطالب، وبإلحاح، باستئناف المفاوضات ورفع ما اتسمت به من تعثر مقصود، ونطمح أن يرتقي التفاوض لكي يصبح تفاوضا جادا يقضي إلى نتائج إيجابية، ونعتبر التعامل الحكومي مع ملف الشغيلة التعليمية، وإن لم يرق إلى مستوى ما نطمح إليه، ملزما لها في التعامل مع باقي الملفات المطلبية القطاعية المطروحة عليها من طرف الشغيلة، وهي ملزمة أيضا باستئناف التفاوض مع المركزيات للنظر في ملفنا المطلبي الذي نعتبره كلا لا يقبل التجزيء .
وفي انتظار تحكيم الحكومة لعقلها الجماعي نحيطكم علما بأننا سنلجأ إلى اتخاذ المواقف اللازمة في الوقت

المناسب طبقا لما قرره مجلسنا الوطني المنعقد يوم 8 ماي 2002، وذلك بخوض كل أشكال الاحتجاج بما في ذلك الإضراب العام الوطني في كافة القطاعات الإنتاجية والخدماتية العمومية وشبه العمومية والخاصة، دفاعا عن كرامتنا كعمال وعن حقوقنا المشروعة،والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد رئيس الفريق، كما قلت سابقا نستهل جدول الأعمال بالسؤال الآني الموجه إلى السيد وزير الاقتصاد والمالية والخوصصة والسياحة، ونرحب به، هذا السؤال متعلق باتفاقية التبادل الحر، مع الولايات المتحدة الأمريكية، سؤال قدم من طرف السادة المستشارين المحترمين، السادة : السيد رئيس الفريق عبد الله الشرقاوي، السيد عبد الفتاح سباطة، الدكتور الخضوري، والسيد محمد اتحيفة، السيد عبد الله الشرقاوي لكم الكلمة.

المستشار السيد عبد الله الشرقاوي:

شكرا السيد الرئيس، السيد الوزير، السادة المستشارون عندما فكر فريقنا في طرح هذا السؤال كنا نهدف من وراء ذلك إلى أن يعرف مجلسنا الموقر فحوى الاتفاقية التي عقدت مع الولايات المتحدة الأمريكية، وعبر مجلسنا الموقر أن يعرف كذلك الرأي العام الوطني فحوى هذه الاتفاقية ومدى ارتباطها بالاتفاقيات السابقة وخصوصا مع الاتحاد الأوروبي، وكذلك مدى انعكاساتها على الاقتصاد الوطني، لهذا، وفي إطار انفتاح بلادنا على مختلف الأسواق وتنوير علاقاتنا الاقتصادية والتجارية تم إبرام عدة اتفاقات للتبادل الحر مع بعض الدول الصديقة والشقيقة مثل تونس ومصر والأردن، كما تم كذلك اعتماد المغرب شركا خامسا للولايات المتحدة بمناسبة الزيارة الملكية الميمونة للديار الأمريكية.

ومما لاشك فيه أن هذه الاتفاقيات ستودي حتما إلى رفع الإنتاج، والى ضمان تسويق منتوجاتنا مع ما يمكن أن يترتب عن ذلك من استقطاب لرؤوس الأموال وجلب الاستثمارات التي من شأنها بدون شك خلق فرص للشغل وتسريع وتيرة النمو وتقوية الاقتصاد الوطني، كما أنها كذلك تحد من التبعية التجارية للاتحاد الأوربي، وتعزز المكانة الاقتصادية الجهوية للمغرب في قارتنا الإفريقية.

لكن بعض القطاعات والمنتوجات، ولاسيما الفلاحية منها، ربما ستعرف عدة صعوبات تتمثل أساسا في المنافسة غير المتكافئة، وفي السياسة الحمائية التي نتهجها كثير من الدول.

وبتوقيع اتفاقيات التبادل الحر، بل ما نخشاه أن تتفاهم أوضاع بعض منتوجاتنا وتزداد معاناتها، فبقدر ما نحن متفائلون بأبعاد هذه الاتفاقية، بقدر ما تنتابنا بعض التخوفات على ترويج وتصدير بعض موادنا ومنوجاتنا.

لهذا، السيد الوزير، ونظرا لأهمية الموضوع، ورغبة منا في تنوير الرأي العام الوطني وكل الفاعلين والمنعشين الاقتصاديين، نسائكم، السيد الوزير، عن انعكاسات هذه الاتفاقيات على اقتصادنا الوطني، مع كامل التقدير والاحترام، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير.

السيد فتح الله ولعلو وزير الاقتصاد والمالية:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على خير المرسلين، أريد أولا وقبل كل شيء أن أشكر السادة المستشارين المحترمين اللي أعطوني الفرصة لأعطي بعض المعطيات حول هذا المشروع، لا يتعلق الأمر إلا بمشروع اتفاقية التبادل الحر مع الولايات المتحدة التي أعلن عنها بمناسبة زيارة جلالة الملك إلى الولايات المتحدة، كما تفضلتم.

بطبيعة الحال المفاوضات ستبتدئ في بداية الحريف القادم، وهي مفاوضات ستدوم على الأقل سنة كما حدث مع الاتحاد الأوربي اللي المفاوضات معه دامت أكثر بطبيعة الحال لأن ثقل الاتحاد الأوربي في المبادلات مع المغرب أكثر بكثير من ثقل المبادلات مع الولايات المتحدة الأمريكية.

وكما قلت فإن الولايات المتحدة اختارت أن تتعامل معنا كخامس بلد من البلدان النامية، وهذا نظرا للتطور السياسي الذي يعرفه المغرب، وخاصة التطور في المجال الديمقراطي، وكذلك الإصلاحات التي يعرفها المغرب والتي لا توجد في بلدان أخرى بنفس الوتيرة.

بطبيعة الحال هذه الاتفاقية من الأشياء التي ستستفيد منها هي أولا وقبل كل شيء تنويع المنافذ والأسواق امتاعنا، ومعنى هذا أن المصدرين المغاربة عندهم الآن إمكانيات، خصهم يتهيؤوا لها من الآن، لأنه ما يمكن لينا نبقاو معتمدين فقط على دول الاتحاد الأوروبي مع أهميته، فأهميته ستبقى هي الأولى بطبيعة الحال لاعتبارات بالأساس جغرافية.

ثانيا - إمكانية استقطاب رؤوس أموال أجنبية - طبعا رأس المال الأجنبي تزايد في السنوات الأربع الأخيرة

بالنسبة لما كان من قبل، ولكن هذا التزايد سيزيد لأنه سيكون أكبر سوق عالمي الآن هو السوق الأوربي، وسوق أمريكا الشمالية بطبيعة الحال لأنه ما كاين شي غير الولايات المتحدة، الولايات المتحدة معها كندا ومعها الميكسيك لأنهم مجموعين في نفس السوق، وهذا سيربطنا كذلك بجانب العلاقات مع الاتحاد الأوروبي، المستثمر عندما يجي للمغرب، باش يبيع ماشي غير للمغرب ولكن المنطقة الأوروبية والمنطقة المتوسطية، وفي هذا الإطار كاين المرجع هو عقد أكادير، عقد أكادير الذي قام به المغرب مع عدد من البلدان العربية والجنوب متوسطية، والذي سيؤدي إلى إحداث مناطق حرة كذلك في هذه المنطقة.

هذه الاتفاقية ستكون تدريجية: 10 سنوات على الأقل بطبيعة الحال أنا أريد من أن اطمئنكم من الآن بالنسبة للإنتاج الفلاحي، بحال مع الأوروبيين.. نحن إنتاجنا يتسم بكثير من الهشاشة، والأمريكيون يعرفون ذلك، وبالتالي يجب أن نتعامل مع الملف الفلاحي على أساس نقطة ضعفه بالنسبة لواقع أسواق البلدان المتطورة سواء الأمريكية أو الأوروبية، حتى بالنسبة للمجال الصناعي لابد أن نأخذ بعين الاعتبار التدريجات الضرورية، وأن نأخذ بعين الاعتبار كذلك أن الأوروبيين يرون أن المغاربة عليهم أولا أنا يعملوا على تأهيل منتوجاتهم، وعلى أن الأوروبيين، كالأمريكيين، يجب أن يأخذوا بعين الاعتبار مستوانا من حيث التنمية، وهذا يتطلب معاملة تفضيلية.

من الأشياء التي سنستفيد منها كذلك هو انه المغرب يطالب بطبيعة الحال مثل ما نعمل مع دول الاتحاد الأوروبي بالحصول على مساعدات أمريكية عندها بالأساس طابع تقني وفني من أجل إنعاش الاستثمارات الخارجية، ومن اجل كذلك حماية البيئة لأن هذه مسألة ضرورية، ومن أجل كذلك توعية جودة المنتوج، خاصة الوقاية الصحية، هذه نقطة أساسية لأنه لا يمكن أن نصدر الآن إذا لم يقع تحسن نوعي.. ومن أجل كذلك خلق كل القنوات، انفتاح السوق الأمريكية على المنتوج المغربي.. وهذا مهم بطبيعة الحال من ناحية التشغيل لأن التشغيل في آخر الأمر هو الأساس، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير إذن بعد هذا السؤال الآن ننتقل إلى بقية الأسئلة، والسؤال دائما مع قطاع الاقتصاد والمالية والاقتصاد والخوصصة والسياحة، السؤال الموالي حول إحداث مناطق حرة بالمملكة، هذا السؤال قدم من طرف المستشارين المحترمين: السيد أحمد الديبوني، السيد علي الخضراوي، السيد ابراهيم السالمي، السيد رئيس الفريق سعيد التادلاوي، السيد عمر الدخيل، والأستاذ النقيب محمد السولامي والسيد عادل المعطي والسيد محمد بلحسان، الكلمة لأحد السادة المستشارين المحترمين أظن السيد أحمد الديبوني.

المستشار السيد أحمد الديبوني:

شكرا السيد الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

السيد الرئيس، السيد الوزير، السادة المستشارين المحترمين، السادة الوزراء،

أن الفلسفة من إحداث المناطق الحرة يندرج في إطار تفعيل النسيج الاقتصادي الوطني، ويحرك آلية النشاط التجاري والتبادل الحر، ولا يخفى عليكم أن المناطق الحرة التي أحدثت لحد الآن سوف تلعب دورا هاما خلال الألفية الثالثة خاصة عند بداية تطبيق الاتفاقية الدولية للتجارة، مع العلم أن بلادنا تتوفر على مناطق استراتيجية كم هي في حاجة إلي العناية لتلعب دورا هاما في الحركة الاقتصادية والترويج لنشاطنا الاقتصادي واستقبال زبناء في إطار التبادل الحر.

لهذا السيد الوزير نطرح عليكم السؤال الشفوي التالي: هل تفكر الحكومة في إحداث مناطق أخرى للتبادل الحر؟ شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

أشكر السيد المستشار، وفي نفسه الوقت أقول إن إحداث مناطق حرة اقتصادية مرتبط بمرجعية قانونية في إطار لجنة يترأسها الوزير الأول والتي تقر بإحداث هذه المناطق وإعدادها، ولكن هذه المناطق نفسها هي جزء من المناطق الصناعية، ما ننساوشي أنه من عام 99 في التخطيط الخماسي إلى 2003 سنتقدم في عدة منتطق صناعية مثل منطقة بوخالف والمنطقة الصناعية كزنايه قرب طنجة ثم منطقة الجرف الأصفر، منطقة النواصر، منطقة الناضور، منطقة بوسكورة، منطقة أيت أولان منطقة سيدي سليمان مول كفان، والمنطقة الصناعية التجهيزية ديال التجهيزات المطارية.

هذه المناطق كلها الآن تقدمنا فيها، وتدخل صندوق الحسن الثاني أعطانا وسيلة أساسية تساعدنا على استقطاب العديد من الصناعات.

في هذا الإطار كاينه المناطق الحرة بطبيعة الحال أولها وأهمها التي تقدمنا فيها منذ السنتين الأخيرتين هي المنطقة الحرة في طنجة التي استطاعت أن ستقطب عدد من الصناعات، يمكنني أن أقول لكم أنه لا التي تعطي إجراءات إدارية مسهلة، وتقوم بوضع نظام جمركي خاص، وعندها وضع ضريبي مشجع بطبيعة الحال، وهي منطقة خاضعة لنظام التجارة الخارجية والصرف.

بجانب هذا كما تعلمون هناك مرسوم عاد خرج أخيرا يقر بإحداث منطقة حرة بالناضور بني أنصار، مساحتها 37 هكتارا وستستقطب كذلك عددا من الصناعات، خاصة الصناعات الغذائية، صناعة النسيج والجلد، والصناعات الحديدية والميكانيكية، والصناعات الالكترونية والكهربائية.

في منطقة الشمال كذلك هناك دراسة أولية يمكن أن تتقدم أكثر سرعة، مرتبطة بمشروع يدرس كذلك من طرف الوزارة المعنية، وهي منطقة الفنيدق، وهنا من الدراسة خصها تمشي سواء من الناحية المالية أو الناحية التقنية أن الناحية الجيوقتصادية.

إذن يمكن أن أقول أنه في هذه السنوات الثلاث الأخيرة، فإن المغرب تقدم في هذا المجال، وعنده أرضية قانونية يعتمد عليها وعندنا آفاق واعدة إن شاء الله، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، هناك تعقيب للسيد رئيس الفريق الديمقراطي، لكم الكلمة.

المستشار السيد سعيد التادلاوي:

شكرا للسيد الرئيس،

في الحقيقة نحن برمجنا هذا السؤال ووضعناه في 199/11/23، ونحن الآن في سنة 2002، عندما جاء هذا السؤال الآني وعرفنا أن السيد وزير المالية سيحضر استغلينا الفرصة باش نوضعوه، وكنتمناو أن السيد الوزير يكون صريح معنا في هذه المناطق التي تكلم عليها، وأنا غادي نمشي لمنطقة طنجة التي تكلم عليها، يودي باش نعطي امثلة أخرى ككزنايه، بوسكوره، النواصر، والمناطق الأخرى، ولكن مادام هو ركز طنجة أنا غادي انجاوبو على طنجة.

طنجة، السيد الوزير كنعرفو الآن هي منطقة اللي غاديا تستوعب 120 ألف ديال العمال، منطقة حرة صناعية اللي دخلوا ليها واحد العدد ديال الشركات كبار واللي جايين ليها، بحال الفولزفاكن، بحال يازاكي اليابانية بحال بومباردي الكندية إلى آخره.. اللي جاوا لهذي المنطقة، يازاكي مثلا يشغل الآن 2000 من الناس، ولكن نحن سؤالنا لما كنا وضعناه في 99 بغينا نعرفوا هل هناك مناطق أخرى وخصوصا في الجنوب؟

ثم هذا لا يكفي أن تحدث منطقة، منطقة طنجة كان يمكن أن تسير بسرعة وبوتيرة أكثر من التي هي عليها الآن لو توفرت مع المنطقة الصناعية عدد من الخصوصيات منهم السكن، الأمن، المستشفيات وغير ذلك، فالمنطقة الصناعية وحدها غير كافية، لابد من وسائل النقل كذلك، هذه الشركات التي جاءت لا تشغل هاذيك اليد العاملة الساهلة راه عندهم يد عاملة متخصصة، ويمكن هادوك الناس غادي يجلبوهم من داخل المغرب، من المدن المعربية الداخلية، إذن هذو الناس اللي غاديو يجيوا بعاد على هذه المناطق.. كنشوفوا أنه في المستقبل غادي تكون 120 ألف من السكان اللي غاذي تزاد بواحد الوتيرة سريعة جدا آشنو هيأنا لها؟ أوهذي اللجنة اللي ترأس السيد الوزير الأول المحترم واش هي وحذا هذي المنطقة الصناعية جميع المناطق الاجتماعية بما فيها مدارس ومستشفيات وغير ذلك أو كيشوفوا دراسة ديال 10 سنوات..؟ أنا أخجل أننا نبقاو دائما ندرس ب 10 سنوات أو 15 عام.. راه نحن قراب للعولمة.

صحيح غادي يقول لي السيد الوزير أن المنطقة الحرة ما عندها علاقة مع ما سيقع في 2010 ولكن راه الإدارة الجمركية، الرسوم الجمركية غادي تطيح، ولكن كاين واحد الإعفاء ضريبي، كاين واحد العدد ديال الأمور في المنطقة الحرة اللي ما عندها علاقة مع.. ولكن احنا كنتمناو أن المناطق الحرة، وخصوصا المناطق الجنوبية ديالنا حتى هي يتكلم لينا عليها السيد الوزير ويقول لينا شنو هو الأمل اللي كاين في هذي المناطق وشنو اللي يمكن يتعمل من مناطق حرة داخل هذي المناطق، واحنا نعرفو المردودية ديال المناطق الحرة على المملكة بصفة عامة. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الاقتصاد والخوصصة:

أنا متفق أولا مع كلام السيد المستشار بأنه في منطقة طنجة الأمور كانت جامدة من قبل، ولكن منذ سنتين تحركت الأمور كثيرا، والمستثمرين اللي تكلم عليهم، هادو مستثمرين اللي ثاقوا الآن في المغرب، ما كانوا ثايقين من قبل، الآن بداوا كيعملوا.

بطبيعة الحال المناطق الحرة هي مناطق استثنائية في العالم كله، ما كتكون شي هي الأكثرية، لذلك أنا قلت بأنها هي جزء من المناطق الصناعية بصفة عامة، فأي بلاد من البلدان كلها، تكون عندها مناطق صناعية، ومناطق سياحية.. إلى آخره، وفي قلب تلك المناطق كاين بعض المناطق اللي تتكون عندها خصوصيات.

نحن اعتبارا لأوضاع الشمال بطبيعة الحال، نظرا للمعطيات التاريخية والجغرافية، وقع التركيز على مناطق الشمال لخلق أولى المناطق الصناعية الحرة المغربية، مع العلم بطبيعة الحال أنه في مناطق أخرى في المغرب كاينة إمكانيات مهمة للدفع بالمناطق الصناعية اللي الآن كاينة، والاستثمارات اللي الآن متواجدة حتى في هاديك المناطق الأخرى، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، السؤال الموالي موجه كذلك إلي السيد وزير الاقتصاد والمالية والخوصصة والسياحة حول العراقيل التي تواجهها مشاريع الاستثمارات، للمستشارين المحترمين السيد نجيب ابضلاس، السيد محمد بن الشايب، والحاج الطاهر الفيلالي. السيد أبضلاس لكم الكلمة.

المستشار السيد نجيب أبضلاس:

شكرا السيد الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس، السادة الوزراء، السادة المستشارين، لقد راهنت حكومة التناوب على الاستثمارات الداخلية والخارجية لتحسين الوضعية الاقتصادية في البلاد والرفع من مستوى معيشة المواطنين، خاصة وأن المغرب مؤهل لتنمية هذه الاستثمارات بوضعه السياسي المستقر، وبالسلم الاجتماعية، ولقربه من أوربا، ولليد العاملة المؤهلة، ولموقعه الاستراتيجي المتميز، ولكن المستثمرين يصطدمون دائما بكثير من العراقيل الإدارية والمالية التي لا يمكن أن تجد لها تفسيرا أو مبررا في ظل حكومة التغيير.

في هذا الإطار كان الخطاب الملكي السامي في غضون شهر شتنبر 2000 بالجرف الأصفر واضحا عندما أعلن جلالته عن إزالة العوائق الموضوعية التي كان القطاع الخاص يعتبرها شيئا سبب في عدم قيامه بدور فاعل في الإقلاع الاقتصادي القوي الذي يتوقف عليه كسب معركة التشغيل ومحاربة البطالة، وحث جلالته الحكومة على التعجيل بوضع إصلاح جبائي قائم على الشفافية والتبسيط والعقلانية وتشجيع الاستثمار المنتج، وبذل كل أشكال الدعم للمستثمر والإصغاء الدائم لانشغالاته وترسيخ دولة القانون في ميدان الأعمال.

وفي نفس السياق أعلن جلالته في خطابه التاريخي في الدار البيضاء عن مجموعة من التدابير تستهدف تقريب الإدارة من المستثمرين بإحداث شبابيك جهوية للاستثمار، ويبقى على الحكومة أن تتخذ الإجراءات القانونية والإدارية والعملية اللازمة لبلورة التوجيهات الملكية السامية لوضع حد لجميع العراقيل التي تقف في وجه تنمية الاستثمارات ببلادنا والرفع من مستواها بما يضمن تشريع وتيرة النمو الاقتصادي وإنعاش الحياة الاجتماعية بالبلاد.

وهذا ما دفعنا - السيد الوزير - للتساؤل عن الإجراءات المتخذة لمعالجة هذا الموضوع؟ شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة: شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

أنا أقاسمكم غيرتكم على الاستثمار، ويمكن ان أقول إنه بالنسبة للمستثمر فإن آليات التشجيع والتحفيز الآن كثيرة في المغرب، أولا الآلية الأولية اللي كانت هي ميثاق الاستثمار اللي كان تصاوب في 95، ولكن تفعيله عن طريق بعض النصوص الجديدة كان في السنتين الأخيرتين، إضافة إلى ذلك هناك مجموعة من القوانين التي صادقتم عليها مثل القوانين المتعلقة مثلا بالجمرك والقوانين المتعلقة بالمنافسة والقوانين المتعلقة بالتجارة.. إلى آخره.

إضافة إلى ذلك، سنويا كما تعلمون في قوانين المالية هناك إجراءات تحفيزية لصالح هذا القطاع ذاك، أو أحيانا لصالح عدة قطاعات، وإضافة جاء من بعد عنصر جديد مستحدث مهم، هو صندوق الحسن الثاني الذي يمول بالأساس من مداخيل الخوصصة، والذي

يوظف أمواله لصالح بعض الصناعات وبعض الاستثمارات السياحية وأحيانا السكنية.

ثم السيد الوزير الأول أحدث حوله لجنة تجتمع للتداول من أجل أن تزيل كل العراقيل المتعلقة بالاستثمارات المرتبطة بالتعاقدات، وهذه اللجنة يمكن أن نقول إن الجميع يعترف بأن عملها كان جد مهم.

ثم أرجع إلى خطاب جلالة الذي أشرتم إليه في الجرف الأصفر، والمتعلق بضرورة اتخاذ قرارات هادفة إلى التخفيف من كلفة الكهرباء، هذا ما كان بطبيعة الحال.. هذه الأشياء كلها لم تكن من قبل.

وبطبيعة الحال في آخر الأمر وليس أخيرا، الرسالة الملكية السامية التي وجهت إلى السيد الوزير الأول والقاضية بتنظيم جهوية مصاحبة الاستثمارات.

فهي على أي حال يمكن أن أقول لكم، أعطيكم فقط بعض الأرقام بالنسبة للاستثمارات الخارجية بالنسبة للمستثمرين الأجانب فإن رد فعلهم كان سريعا:

- في سنة 1998 كانت الاستثمارات الخارجية4,5 مليار.

- في سنة 2001 كانت الاستثمارات الخارجية 33 مليار.

أي أننا ارتفعنا من 5 إلى 33، وهو أكبر مبلغ في المنطقة المتوسطية، حتى إذا زولنا مداخيل الخوصصة، كان في المتوسط حسب السنوات الأربع السابقة هو 4 مليار، وهو الآن المتوسط 9 مليار درهم سنويا، هذا بدون اعتبار مداخيل الخوصصة.

معنى هذا أن المستثمرين الجادين فاهمين، واللي نتمناو أنه كذلك عدد المستثمرين المغاربة الواعدين اللي ولى رد الفعل ديالهم كذلك جد إيجابي في بعض القطاعات وفي بعض المناطق بالمملكة، شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، هناك تعقيب للسيد ابن الشايب، تفضلوا.

المستشار السيد محمد بنشايب:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير، إخواني المستشارين،

تعقيبا على جواب السيد الوزير، وأبدأ بآلية التحفيز الذي تكلم عنه منذ 95، هو المستثمر بصفة عامة لا يلمس هذا التحفيز من جانب الحكومة على أرض الواقع مع الأسف: التعقيدات الإدارية لازالت على مصراعيها، الشبابيك الجهوية التي تكلم عليها صاحب الجلالة، وتكلمت عليها الحكومة، وداروا الشباك الوحيد في الدار البيضاء، لكن لم يعط النتائج المتوخاة، ليست هناك نتائج تذكر، الشبابيك الوحيدة نتكلم عليها، ولكن لحد الساعة لم تعمل، لازالت التعقيدات الإدارية.

كما أن اللجنة التي يترأسها السيد الوزير الأول، هو يترأسها مشكورا لحل بعض المشاكل الإدارية كالترخيص لبعض الوحدات الصناعية الكبرى، لكن المشاكل التقنية التي يعيشها المستثمر على أرض الواقع شيء آخر.. ما كاينشي اللي يحيلنا إليه .. والشيء بالشيء يذكر، مثلا في طنجة منطقة حرة، واللي كلشي يتكلم عليها، هناك شركتان أنا كنعرفهم، كتسناو الماء باش يدخل عندهم هذي شهرين، عاد خاذوه، الماء الشروب، هذا بالنسبة للماء اللي هو متوفر.

وأرجع السيد الوزير إلى التعقيب، وأقول إن المشاكل التي يعاني منها قطاع الاستثمار تتمثل في غلاء الأراضي الصناعية في المغرب بصفة عامة، وغياب وجود مناطق صناعية للوحدات الكبرى، حيث يلتجئ أصحاب الوحدات الكبرى آلي الأراضي الفلاحية ليقيموا وحداتهم بدون تجهيزات: لا الواد الحار، لا الكهرباء لا الماء لا الهاتف الثابت.. خاصة شركات السيراميك وشركات الصناعة الخزفية.

كذلك القانون، وأعطي مثال على المناطق الصناعية بالدول المجاورة كمصر وتونس، في تونس يعطون الأراضي الصناعية بدينار رمزي، مجهزة من ألفها إلى يائها لجلب الاستثمار.

في قانون التعمير عندنا مثلا في المناطق الحضرية والمناطق الصناعية.. إلى آخره كيجي المشرع يدير لك منطقة صناعية ويدير وحدات، ويريد الوحدات الاجتماعية إلى آخره، وبالتالي تبقى محصورة حسب التصميم بحيث خصها تبقى 10 سنين عاد يمكن إذا الدولة ما دارت فيها والو ترجع لأصحابها، القانون يمشي، كيفوت 10 سنين وملي يجي المستثمر يراجع أرضه ما كاين اللي يذاكر معه.

كذلك غلاء سعر الفائدة في المغرب فهو سعر مرتفع جدا بالنسبة للمستثمرين مع العلم أن الأبناك تقترض من بنك المغرب بأقل من 3,35٪ هذا إذا التجأت إلى بنك المغرب بينما بإمكانها أن تلتجئ إلى السوق المالية اللي كيسموه اللي هو ب 2٪ و3٪ بين الأبناك عندما تكون السيولة زائدة، بينما المستثمر يقترض بأكثر من 9٪، غلاء الطاقة في المغرب الكهرباء لازالت غالية السيد الوزير، الغاز غال جدا، نعطي مقارنة مع مصر، مصر

يبيعوا الغاز بـ1500 درهم للمتر المكعب للصناعة، بينما عندما يفوق 5000 درهم وخاصة أصحاب الصناعات الخزفية والسيراميكية.

بالنسبة لقطاع النسيج الذي هو المشغل الأول في المغرب 200 ألف من اليد العاملة فإنه في تراجع خطير في الأشهر الثلاثة الأخيرة بحيث تقلصت صادراته بـ9٪، وهذا يحدث لأول مرة في تاريخ الصناعة النسيجية، والأشهر الثلاثة الأخيرة من سنة 2002 ستكون أكثر، يمكن أن يصل إلى 35٪ من الصادرات المغربية و39٪ من اليد العاملة.. هذا القطاع اليوم يعاني، والجمعية المغربية لقطاع النسيج طلبت من الحكومة أن تخلق صندوقا لدعم تأهيل القطاع لمنافسة الصناعة الخارجية ولم تستجب الحكومة لحد الساعة لتأهيل هذا القطاع.

الثقل الجبائي في المغرب حتى هو كذلك كبير لأن الحكومة تراجعت على ما جاء به قانون الاستثمار بالنسبة للمنطقة 4 التي كانت ستفيد من تخفيض الضريبة على الشركات بنسبة 100٪ خلال 5 سنين الأولى، 50٪ خلال السنين التالية.

هذا الشيء ما بقى شي واقتصر على المناطق النائية كالراشيدية وتاونات وبعض المناطق الأخرى، أما المناطق التي هي قريبة من محيط الدار البيضاء فما بقاتشي تستفيد.

واختم السيد الوزير بمدونة الشغل التي لم تر النور إلى حد الساعة، واللي هي اللبنة الأساسية لقطاع الاستثمار، والمغرب يعرف توافقات سياسية، لماذا لا يعرف توافقا حول هذه المدونة لتخرج إلى حيز الوجود؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد المستشار.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

..خصني ساعة، السيد الرئيس، باش نجاوب على كل سؤال لأن كل فقرة خصنا وقت آخر..

إنما أنا مع السيد المستشار أننا خصنا دائما نعمل ونسهر باش الاستثمار يوجد، ولكن في نفس الوقت أتوجه إلى المستثمرين المغاربة لكي يتحملوا مسؤوليتهم، فالإمكانيات متوفرة، وهناك آخرون يسبقونهم في أماكن أخرى، ولا يمكننا أن نقارن أنفسنا في مجال الطاقة مع بلدان تتوفر على نفط أو غاز، نحن لا نتوفر على النفط ولا على الغاز.. يمكن أن نقول إن معدل الفائدة خلال السنوات الأخيرة انخفض بفضل التحكم في التوازنات المالية في البلاد، ويمكنني أن أقول لكم أن هناك بلدانا في مستوانا، ولم تصل إلى معدل الفائدة التي عندنا.

إضافة إلى ذلك هناك الآن آليات جديدة مثل إحداث مراكز جهوية، مثل العمل الذي يمكن أن يقوم به صندوق الحسن الثاني، ونحن نتمنى أن نتقدم في مشروع تأهيلنا، ونتمنى كذلك أن يكون رجال الأعمال في المستوى ويتحملوا المسؤوليات التي يجب أن يتحملوها، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، نبقى دائما في إطار الاقتصاد والمالية والخوصصة والسياحة بالسؤال الذي تفضل بطرحه المستشار المحترم الحاج الحسين الحداوي حول إعادة هيكلة وتنظيم القباضات، الحاج الحسين لكم الكلمة.

المستشار السيد الحسين الحداوي:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير، إخواني المستشارين، في السنة الماضية قامت وزارة الاقتصاد والمالية بإعادة هيكلة وتنظيم القباضيات ومراقبة الالتزامات والنفقات ببعض المدن المغربية، ومن الملاحظ أن إعادة التنظيم تمت في غياب توفر الوسائل المادية والبشرية لهذه القباضات التي كانت تعمل بوسائل الوحدة الترابية: الجماعات والعمالات.. إلى آخره، حيث بجميع القباضات بالخزائن الإقليمية، أصبح القباض مسؤولين عن تدبير العشرات من الميزانيات، ضاربين أرقاما قياسية، مما كان له تأثير على مردودية وعمل هؤلاء القباض وضبط العمليات المالية، وخاصة مداخيل الجماعات التي حصلت كلها هذه السنة عجز بدلا من الفائض اللي كانت كاتخدم به.

إذن السيد الوزير، ما هي الإجراءات التي تعتزمون اتخاذها للتخفيف على هؤلاء القباض، وعمل مراقبي الالتزامات والنفقات في وقت كان ينتظر فيه توسع قاعدة اللامركزية في عمل القباضات؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير،

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

أشكر السيد المستشار، في البداية أريد أن أقوم بتوضيح وهو أن الوزارة لم تقم بأي عمليات إدماج القباضات بالخزائن الإقليمية، لأن اختصاصاتهما تختلف، كلما في الأمر أنه تم إيواء القباضة الجماعية في نفس المبنى الذي يأوي الخزينة الإقليمية في ثلاث

دوائر مالية، خاصة في الدار البيضاء، نظرا لملاءمة هذه البنيات لعملية الإيواء التي توفر ظروف استقبال جيدة للمواطنين.

نحن الآن داخلون في مشروع جديد، مشروع عقلنة النفقات العمومية، ولكن كذلك مشروع جماعي جديد وهو توحيد المدينة، بطبيعة الحال هو بدون شك إعادة النظر في عدد الجماعات، لذلك هذا المسلسل يجب أن يسير في نفس الاتجاه.

لذلك قرار إدماج بعض القباضات الجماعية فيما بينها لم يكن له عمليا أي أثر سلبي حسب التدبير المالي، حسب تدبير المحاسبين لميزانيات الجماعات المحلية المعنية، وذلك بفعل إدماج كل الإمكانيات المادية والبشرية التي كانت تتوفر عليها هذه القباضات تحت إشراف قابض واحد.

فمن الناحية العملية، الدراسة التي أعددناها لهذه التجارب لم تبين لنا لحد الساعة أنها كانت عندها انعكاسات سلبية، بالعكس، الدراسات ستؤدي إلى نوع من عقلنة الإمكانيات البشرية والمالية والمحاسباتية، خاصة وأنه هناك عنصر آخر بدأنا نتقدم فيه وهو التدبير المعلوماتي الشيء الذي يجعل أن مزيدا من العقلنة يفرض نفسه هنا كذلك، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، هناك تعقيب السيد الحسين.

المستشار السيد الحسين الحداوي:

شكرا السيد الرئيس، سؤالي كان واضحا وأعطي مثالا هو أنه في عمالة درب السلطات كانت هناك ثلاث قباضات كل واحدة منها على جماعتين، الآن هناك قباضة واحدة على أربع جماعات وعمالتين، العمالة والمشور، إذن في المجموع هناك ستة في نفس المحل. وسؤالي لم يكن حول لماذا جمعت، سؤالي كان حول الظروف التي يعمل فيها القباض الإقليميون والجهويون خصوصا من حيث توفير الإمكانيات المادية.. بالمقارنة مع مسؤولياتهم الجسيمة.. والمراقبة القبلية لصرف المال العمومي سواء تعلق الأمر بالمؤسسات المنتخبة أو المصالح الخارجية.

وأنتم السيد الوزير تعرفون أن مهامهم متعبة، سواء تعلق الأمر باستخلاص حقوق الخزينة العامة أو مراقبة صرف الأموال، وهي مهام تحتاج إلى موارد بشرية ذات كفاءة علية ومختصة في مجالات المحاسبة والتدبير، كما أنها تحتاج أيضا ظروف اجتماعية وإدارية مريحة.

ولهذا نلتمس منكم السيد الوزير اتخاذ الإجراءات اللازمة لتجاوز هذه المشاكل والعراقيل التي تعيق مهام القباضة، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم، نبقى دائما في قطاع الاقتصاد والمالية والخوصصة والسياحة بسؤال متعلق بالخصاص في بعض الإدارات التابعة لوزارة المالية لإقليم طاطا، السؤال قدم من طرف **المستشار المحترم محمد تاضومانت:**

السيد الرئيس المحترم، السيد الوزير المحترم، السادة المستشارين المحترمين،

يعاني في سكان إقليم طاطا من النقص الحاصل في بعض الإدارات التابعة لوزارتكم، بحيث لا توجد سوى قباضة واحدة بالإقليم الذي تتواجد فيه حوالي 20 جماعة وبلدية، الأمر الذي يضطر معه السكان إلى التنقل إلى مدينة طاطا لقضاء حاجياتهم الإدارية، قاطعين بذلك مسافة طويلة تتحدى 150 كيلومتر، وخاصة القاطنين منهم بدائرة فم أزكيط ودائرة آقا وجماعة ادكوم وجماعة تليت وجماعة تمنارت وجماعة بنيعقوب وجماعة اكينان.. الأمر الذي أصبح يستدعي، وعلى وجه الاستعجال، وتطبيقا لمبدإ تقريب الإدارة من المواطنين، وإحداث قباضة بكل من دائرة آقا ودائرة فم ازكيط.

وتجدر الإشارة إلى أن المجالس المحلية بالإقليم سبق لها أن راسلتكم في الموضوع منذ حوالي سنتين، وأعدوا مقرا للقباضة بكل من الدائرتين، كما تحتاج عمالة طاطا إلى إحداث دار التسجيل والتنبر وإدارة المحافظة العقارية.

لذا نسائلكم السيد الوزير عما إذا كانت وزارتكم ستقوم بإحداث الإدارات المذكورة بإقليم طاطا أم ستبقى الأمور على ما هي عليه؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

بطبيعة الحال يجب أن نهتم بجميع المناطق، وخصوصا مناطق الجنوب مثل طاطا، وأريد أولا أن أعطي توضيحا وهو أن هذا الإقليم يتوفر على خزينة إقليمية، لم تقع الإشارة إليها من طرف السيد المستشار، مع أنها تقوم بكل العمليات المالية والمحاسبية للدولة، سواء تعلق الأمر بتنفيذ المداخيل المدرجة في إطار الاعتمادات الخاصة بالآمرين بالصرف، أو بتسديد

الأجور والمعاشات والقيام بالعمليات البنكية وإنماء الادخار.

بالإضافة إلى ذلك فإن العمليات المالية والمحاسبية للجماعات المحلية يتولاها قابض بطاظا، ويقوم فضلا عن ذلك بتحصيل الضرائب والرسوم، التي عددها محدد، عدد الجداول هو 2100 سنويا.

لذلك فإن المرفقين الموجودين الآن، يستجيبان لحد الساعة لمتطلبات المواطنين حاليا.

ورد في السؤال تأسيس المحافظة العقارية.. هذه النقطة مرتبطة باختصاص وزارة المالية.

بالنسبة للعمليات المرتبطة بالتسجيل.. الآن هي ضئيلة، عددها لا يزيد سنويا على 276 عملية وجلها مكونة من عقود عدلية، ولذلك عملت الإدارة على تبسيط مسطرة التسجيل لهذا النوع من العقود، وذلك حتى لا يضطر الملزمون للانتقال إلى تارودانت لتسجيلها، ولهذه الغاية تم تعيين عدل، قاضي بطاظا للقيام بإجراء تسجيل العقود العدلية وإرجاعها إلى أصحابها إذا كان ذلك ضروريا.

على أي حال الإدارة الضريبة تتبع الأوضاع في كل مناطق المملكة، ومنها طاظا، ويمكن إذا ظهر أنه من الضروري أن نفتح مكاتب جديدة، أو إحداث تقسيمات للضرائب، متعددة الاختصاصات، ومكتب للتسجيل والتنبر، يمكن أن يتخذ القرار حسب الدراسة الموضوعية للمنطقة. شكرا سيدي الرئيس،

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسد الوزير، قبل أن نتابع باقي الأسئلة المتعلقة بقطاع الاقتصاد والمالية والخوصصة والسياحة، أبلغ السادة المستشارين المحترمين أن رئاسة الجلسة توصلت بطلب من السيد وزير الصناعة والتجارة والطاقة والمعادن، يلتمس فيه إذا أمكن إعطاءه الأسبقية للإجابة على السؤالين اللذين طرحا حول القطاع الذي يشرف عليه، نظرا لارتباطاته الخاصة، بإذنكم نعطى الأسبقية للسيد الوزير، ونعتذر للسيد وزير العدل، في إطار التضامن الحكومي.

كذلك توصلت الرئاسة بطلب تأجيل السؤال المتعلق بقطاع السياحة، هذا السؤال سيؤجل إلى وقت لاحق.

إذن نتابع بآخر سؤال حول نجاعة المراقبة المالية، قدم من طرف المستشار المحترم السيد عباس المغاري، لكم الكلمة السيد المستشار.

السيد المستشار عباس المغاري:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس، السادة الوزراء، إخواني المستشارين، كثر في الآونة الأخيرة عبر وسائل الإعلام ولدى الرأي العام الوطني الكلام عن الاختلالات الإدارية، والاختلاسات المالية التي تعرفها الكثير من المؤسسات العمومية والجماعات المحلية، ولكن للأسف لم يكشف لحد الساعة عن هوية المسؤولين عن هذه الاختلالات والاختلاسات رغم المراقبة المالية التي تقوم بها وزارتكم عن طريق المفتشية العامة والقباضات البلدية ووكلاء الحسابات والمراقبين الماليين، والتي أثبتت فشلها في إيقاف مسلسل سوء التدبير والشطط اللذين تعرفهما العديد من المؤسسات العمومية.

لهذا نسائلكم السيد الوزير المحترم، وبدون دخول في التفاصيل عن نجاعة نظام المراقبة المالية القبلية التي تقوم بها مصالحكم المختصة؟ وعن الإجراءات التي اتخذتموها أو ستتخذونها لإحداث نظام مراقبة مالية حديث بمقاييس عصرية وفعالة؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

أولا وقبل كل شيء أريد، وأنا أقتسم هواجس السيد المستشار المحترم، أن أشير إلى أن الحديث الذي أثير حول الانصرافات، وأحيانا على الاختلاسات هو حديث يهم مرحلة سابقة، وإن كان الحديث عنها في تسيير مؤسسات عمومية في السابق بالأساس، الأمور الآن تقدمت لأنه توجد مراقبة سياسية في البلاد، وبطبيعة الحال وقع تطور ثقافي مهم في بلادنا الشيء الذي سيمكننا إن شاء الله من تطويق هذه الانحرافات أكثر ما يمكن.

الوسائل الموجودة الآن، المراقبة فيها عدة أنواع، هناك المفتشية العامة للمالية التي تتوفر الآن على إمكانيات بشرية أكثر من السابق، وتزايدت تدخلاتها خلال السنوات الثلاث الأخيرة، المفتشية العامة تتدخل في مراقبة بعدية، وبطبيعة الحال تقريرها يدخل مسطرة مضادة حسب القانون، أي أن الوزارة المعنية أو المؤسسة المعنية تعطي رأيها كذلك، وبعد ذلك إذا ظهر أنه وقعت اختلالات أو اختلاسات فبطبيعة الحال يمكن أن تقدم آلي المجلس الأعلى للحسابات، وتتدخل العدالة لتقوم بعملها.

هناك مراقبات أخرى تقوم بها مثلا الإدارات المكلفة بالمحاسبة، أو الخزينة العامة للمملكة على مستوى

القباضات الجماعية، وهناك المراقبة المتعلقة بالمؤسسات العمومية.

نحن نعتبر أن آلية المراقبة في المغرب الآن في تحسن، والحديث الذي تكلمتم عليه مرتبط بالأساس بمبادرات سابقة، ولكن يجب أن نبقى حذرين بطبيعة الحال.

وفي هذا الإطار أخبركم، السيد المستشار، والسادة المستشارين، بأننا نقوم الآن بتغيير كبير في آليات المراقبة: أولا بالنسبة لمراقبة الإدارة فقد صودق أخيرا على مرسوم، منذ شهرين، يعطينا آلية للقيام بمراقبة كيفية، مراقبة تهدف بالأساس إلى النظر النتائج وهل تم التوصل إليها أم لا، حتى لا تبقى المراقبة شكلية فقط.

وبالنسبة للمؤسسات العمومية سيأتيكم مشروع قانون قدم في مجلس للحكومة، وسيعرض في مجلس وزاري، وبعد ذلك سيأتيكم.

هذا المشروع القانوني يضع طريقة جديدة للمراقبة هي بالأساس مراقبة المصاحبة، مراقبة دافعة، تحفيزية من أجل التحسين المسبق لطريقة التدبير، ولكن إذا ظهر أن طريقة التدبير غير سليمة وعير واعدة، ولا يمكن أن تتقدم، في هذه الحالة يمكن التشبث بالمراقبات ذات الطابع التقليدي.

على أي حال هناك إصلاحات في هذا المجال، وما نتمناه هو أن يصاحبنا البرلمان في الدفع بهذه الإصلاحات، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، هناك يعقيب السيد المستشار؟ تفضلوا.

المستشار السيد عباس المغاري:

تعقيب على آخر ما جاء على لسان السيد الوزير، مصاحبة البرلمان للعمل الحكومي، أخبركم، كما في علمكم، فإن البرلمان يقوم بواجبه فيما يخص كذلك المحاسبة ومراقبة المؤسسات العمومية، والدليل على هذا هو لجنة تقصي الحقائق التي أحدثها مجلس النواب، وكذلك لجنة تقصي الحقائق التي أحدثها مؤخرا مجلس المستشارين للسهر على مراقبة المؤسسات العمومية، فالبرلمان دائما مستعد لمواكبتكم بالإسراع في المصادقة على كل ما تقدمونه داخل هذه القبة، فمشروع القانون الذي تكلمتم عليه مر في المجلس الحكومي يوم 15 مارس، ولكن لحد الآن لا نعرف مآله، نتمنى أن يرى النور قريبا إن شاء الله، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

السيد الرئيس، أنا سعيد عندما أسمع أن البرلمان يقوم بعمله هذا، فهذه مسألة أساسية وإيجابية، مع العلم أ، البرلمان من قبل لم يكن يتوفر على آلية العمل، الآن سنويا نقدم لكم تقريرا، لم يكمن البرلمانيون من قبل يحصلون عليه، وذلك التقرير السنوي يعطيكم فكرة على تطور العمل بالنسبة لكل المؤسسات، ونحن كحكومة مستعدون لإعطائكم كل آليات العمل لتقوية مراقبتكم، شكرا الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير على إجابته ومساهمته، وننتقل - كما اتفقنا على ذلك - لطرح الأسئلة المتعلقة بقطاع الصناعة والتجارة والطاقة والمعادن، وأول سؤال حول محطات الوقود قدم من طرف المستشارين المحترمين السادة : عبد الله ابوزيد، جمال أربعين، محمد المنصوري بوشعيب الهلالي، مولاي إدريس العلوي، أحمد الإدريسي والمكي زيزي.

المستشار السيد مولاي إدريس العلوي:

السيد الرئيس، السيد المستشار المعني بالسؤال تعذر عليه الوصول، طبقا للقانون الداخلي للمجلس نطلب تأجيل هذا السؤال، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم، والرئاسة تجد نفسها محرجة بتأجيل السؤال علما بأن أحد واضعي السؤال متواجد داخل القاعة، وأخذ الكلمة.. كيفما كان الحال نمر بعد هذا السؤال، نعطي الكلمة في إطار السؤال الموالي حول التدابير والإجراءات اللازم اتخاذها لمعالجة الوضعية الاجتماعية والمادية المعنوية المتدهورة بقطاع الطاقة والمعادن، هذا السؤال قدم من طرف المستشارين المحترمين السادة : أحمد أخميس، أحمد الرايدي، محمد المهدي الشرقاوي، العلمي الهوير، مصطفى الشطاطبي وعلي لطفي.

المستشار السيد علي لطفي:

... في نفس الإطار الذي أحاط فيه المستشار المحترم السيد عمر الإدريسي، رئيس الفريق الكونفدرالي، مجلسنا الموقر علما بتعثر الحوار الاجتماعي المركزي، والذي لم يسفر إلى يومنا عن نتائج ملموسة، فإن الحوار القطاعي لم يخرج عن هذه القاعدة الا فيما ندر طبعا، خاصة وأن بعض المؤسسات العمومية،

وأؤكد أن بعض المؤسسات العمومية لازالت تعتبر نفسها محميات، أو مقاولات خاصة خارج القانون، والسلطة للحكومة أو الدولة عليها مثل - على سبيل المثال لا الحصر ONAREB ; BRPM والمكتب الشريف للفوسفاط.

في نفس السياق تعيش شغيلة قطاع الطاقة والمعادن وضعية اجتماعية ومادية ومعنوية متدهورة، بالرغم من المراسلات والنداءات الموجهة إلى المسؤولين والداعية إلى فتح حوار جاد ومسؤول، وأيضا من أجل تفعيل الاتفاقيات التي أبرمت بين المكتب الوطني للنقابة الوطنية الطاقة والمعادن التابعة للكونفدرالية الديمقراطية للشغل، والسيد الوزير الأول خلال لقاء بتاريخ 27 نونبر 2000، إن عدم التزام الوزارة بمتابعة الحوار مع نقابتنا بشكل عقلاني ومنتظم، وأيضا تملص هذه الأخيرة من كل الاتفاقيات المبرمة، زاد من استفحال المشاكل بقطاع الطاقة والمعادن، نورد بعضها على سبيل المثال لا الحصر:

- الأخطار الناجمة عن الأمراض المهنية، وهي أمراض أودت بحياة العديد من العمال، خاصة بمعمل مسابك زليجا للرصاص بواد الخير بإقليم وجدة، ومن أجل التخفيف من حدة هذه الآلفة، فإننا نطالب بتخفيض سن التقاعد من 60 إلى 55 سنة على غرار عمال المناجم بدول المعمور.

- كذلك حوادث الشغل في الأوراش نتيجة ضعف الإمكانيات الوقائية والمراقبة الميدانية والتأطير وعدم تحسيس العمال بأخطار المهنة.

- هيكلة المؤسسات العمومية، عملية إدماج ONAREB وBRPM تتم في غياب الفرقاء الاجتماعيين، وكذا صياغة القانون الأساسي دون إشراك ممثليهم النقابين، والنتيجة غموض في مصير الشغيلة.

- مشاكل العمل في إطار المناولة La sous traitance التي لا تتسم بالوضوح أمام قانون المعاد، وتطرح مشاكل تحديد مسؤولية المقاولات داخل المناجم، وكذلك التزاماتها أمام حقوق الشغيلة، ويترتب عن هذا نزاعات اجتماعية، ومشاكل تتعلق بالخصوص بالصحة والسلامة المهنية.

وفي هذا الإطار نسائلكم - السيد الوزير - عن التدابير والإجراءات التي تعتزمون القيام بها من خلال صيانة الحريات النقابية، كما نطالبكم بخلق استقرار في الشغل، والحد من ظاهرة إغلاق المؤسسات الإنتاجية، وتحسين ظروف العمل لحماية الشغيلة من حوادث الشغل والأمراض المهنية، واحترام القانون المنجمي، شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير.

السيد مصطفى المنصوري، وزير الصناعة والتجارة والطاقة والمعادن:

شكرا السيد الرئيس المحترم،

في البداية أشكر السادة المستشارين المحترمين على اهتمامهم بمشاكل قطاع الطاقة والمعادن، أريد بادئ ذي بدء أن أقول إن المناخ الاجتماعي داخل هذا القطاع مناخ عاد، ولا يتسم بوجود نزاعات كبرى يصعب حلها رغم الظرفية الاقتصادية التي يعرفها القطاع، ورغم كذلك ارتباط هذا القطاع بتقلبات السوق العالمية للمواد المعدنية.

أريد أن أجيب على بعض النقط التي جاءت في سؤال السيد المستشار المحترم فيما يخص الحوار بين الوزارة والممثلين النقابيين، ففي ما يخص الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، دون ذكر الاجتماعات التي كانت لي مع النقابات الأخرى، عقدت شخصيا اجتماعين مع ممثلي الكونفدرالية لهذا القطاع يوم 03/21/ 2002، وكذلك يوم 2002/02/12.

فتبين بعد هذه الاجتماعات أنه كان من الواجب أن يكون لممثلي هذه النقابات نقاش مع جميع المؤسسات التي يهمها القطاع، وفعلا اجتمع المكتب المذكور مع مكتب الأبحاث والمساهمات المعدنية والمكتب الوطني للأبحاث والاستثمارات النفطية، والمدرسة الوطنية للصناعة المعدنية، وكذلك مع المصالح الداخلية للوزارة، بقي المكتب الشريف للفوسفاط والقطاع الخاص، نحن بصدد النقاش معهم من أجل استقبال ممثلي هذه النقابات في أقرب الآجال.

إذن، أريد أن أقول إن الحوار فيما بيننا موجود، ولكن فعلا هناك بعض المشاكل داخل قطاع المناجم، وذلك إما بسبب طبيعة هذه المناجم أو بسبب الإشكال من الناحية القانونية التي تنظم هذا القطاع.

ففي ما يخص استمرارا الشغل وكذلك ظاهرة الإغلاق في المؤسسات الإنتاجية، فأريد أن أذكر - السد الرئيس - بأن إغلاق المناجم بصفة عامة في العالم كله أمر حتمي، الاحتياطات المتوفرة في المنجم عندما تنتهي فلابد أن يغلق المنجم إذا لم يكن قابلا للاستغلال في ظروف اقتصادية مقبولة.

ورغم ذلك فهناك جهود كبيرة مبذولة من طرف هذا القطاع من أجل استكشاف مكامن جديدة للاستغلال، فعلى سبيل المثال نسجل دخول عدة مناجم في طور الإنتاج خلال السنوات الأخيرة كمنجم النحاس الذهبي بسكتاوا، ومنجم عقا للذهب بأورير، ومن المنتظر أن يدخل في طور الإنتاج كذلك في السنتين القادمتين كل من منجم الزنك بالذراع الأصفر ومنجم الفضة باسكندر.

هذه المناجم كذلك ستخلق فرص شغل جديدة، علما بأن هناك مناجم ستغلق بسبب ضعف المدخرات.

أما فيما يخص المشاكل التي ذكرت من طرف الإخوان المستشارين المحترمين، هناك إشكالية تفتيش الشغل في القطاع المعدني، أريد أن أذكر بأن القطاع المنجمي ينفرد بالتوفر على مناديب السلامة منتخبين من طرف العمال، ويقومون بمراقبة ميدانية دائمة في الأوراش، وينجزون شهريا تقارير تهم نشاطهم في ميدان الصحة والسلامة وظروف العمل.

وتقوم كذلك المصالح الجهوية للمعادن بدراسة هذه التقارير، كما أنها تعقد اجتماعات دورية مع هؤلاء المناديب.

فعلا فيما يخص الوقاية والسلامة، هناك عمل يقوم به ممثلو العمال ولكن أظن أننا لازلنا لم نصل إلى المستوى المقبول داخل هذه المناجم، فقانون المناجم الجديد الذي سيعرض قريبا على أنظار الحكومة، سيأخذ بعين الاعتبار كل هذه الأشياء الجديدة بما فيها تخفيض سن التقاعد في المناجم من 60 سنة إلى 55 سنة، وهذا متعلق أيضا بمدونة الشغل التي نتمنى إن شاء الله أن يوافق عليها البرلمان في أقرب الآجال.

فيما يخص الشركات المنجمية الأخرى في القطاع الخاص، فعلا هناك دائما اتصال معهم من أجل العمل على النقاش داخل المنا م مع ممثلي النقابات والعمال لكي تكون ظروف العمل في هذه المناجم ظروفا عادية، وظروفا طبيعية.

هذا، السيد الرئيس، هو ما كان عندي فيما يخص الجواب، وأريد أن أقول للإخوان في الكونفدرالية أن الحوار دائما مفتوح معهم، وأننا رهن الإشارة إذا ما كانت هناك مشاكل جديدة أو معلقة، يمكن أن نفتح هذا الملف للتحاور والتشاور، شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. تفضلوا السيد المستشار المحترم.

السيد المستشار خليد هوير العلمي:

شكرا السيد الرئيس.

في البداية لابد أن نطمع النقط على الحروف، أولا كون الوضع عادي، هو غير عاد، هو وضع معقد، وفي بعض الأحيان يستفز، ربما إذا لم تكن هناك نزاعات فذلك لأننا داخل الكونفدرالية نأخذ بعين الاعتبار وضع بلادنا ومصلحة المؤسسات الإنتاجية، ويمكنني أن أعطي على سبيل المثال ل االحصر أنه المنجميون.. لابد أن نستحضر تاريخ المناجم في بلادنا، ودرهم المنجميين في استقلال بلادنا وتحرير البلاد، في الاقتصاد الوطني.. اليوم كتلة الفوسفاط يشكل 18٪ من الصادرات المغربية، 3٪ من الناتج الوطني الخام.. هذه كلها معطيات تؤكد الدور الفعال والمنتج للشغيلة، ولكن في المقابل فإن إدارة الفوسفاط، علما بأن السيد الوزير الأول هو رئيس المجلس الإداري، يعني يتحمل كامل المسؤولية فيما يقع داخل هذه المؤسسة، وخاصة في الجانب الاجتماعي.

وأعطي فقط مثلا: مؤخرا في لقاء مع من يمثلون هذه الإدارة رفض الحوار هكذا.. قيل لنا إنه ليس هناك حوار قطاعي، وليست هناك زيادة في الأجور والتعويضات، إذن هذا تجاوز، بل أكثر من هذا، قالوا لنا فيما يتعلق بملف المطرودين: "ولو يوقع السيد الوزير الأول نحن لا نقبل رجوع أي واحد. يمكن أن نفكر في التعويض.." إذن هذا تجاوز للوزارة الوصية، تجاوز للسيد الوزير الأول، وتجاوز للحكومة ككل، ربما هناك أدوار تلعب أو شيء آخر.. فالحكومة، وأقولها بكل صراحة، نهجت نفس أسلوب الحكومات السابقة، خاصة في القطاع المنجمي وقطاع الفوسفاط، فهاهو الحوار لم يتغير في القطاع الاجتماعي، وفي الجانب التشريعي يلاحظ عدم إصدار النصوص التنظيمية والتطبيقية الخاصة بتمثيلية العمال في المجلس الإداري واللجان الاستشارية كما ينص على ذلك المشرع، وعدم مراجعة القانون المنجمي بعد مرور أربعين سنة، وعدم إصدار قانون الكيماويات علما بأن انطلاق الصناعة الكيماوية في قطاع الفوسفاط كان منذ الستينات تحت ظل حكومة الأستاذ عبد الله إبراهيم.

بالنسبة للوزارة الوصية هناك غياب تام للمفتشين التابعين لهذه الوزارة لمراقبة الأوراش.

أما ما تقدم به السيد الوزير حول دور مناديب السلامة، فالسؤال الآني الذي تقدمنا به كفريق

كونفدرالي حول الوفيات التي عرفها قطاع الفوسفاط، في حوادث الشغل، أكدنا أن التقارير التي يرفعها مناديب السلامة إلى الإدارة وإلى وزارة الطاقة والمعادن لا يتم الاطلاع عليها، بل أكدنا أنها تتضمن مجموعة من الآليات، وتنبه إلى مجموعة الأوضاع الخطيرة داخل المعامل، ويتم تجاهلها.

فيما يخص الأمراض المهنية، هناك أمراض مخيفة، من ناحية الوفيات داخل القطاع المنجمي، وأعطي أمثلة على بعض الأمراض غير المعترف بها: "ساتيرنيزم"، "السيليكوز"، "التسمم بالارسونيك"، "الفيليور" وغيرها.

حوادث الشغل حدث ولا حرج، في قطاع المعادن هناك 2 حالة وفاة في سنة 99، وفي الفوسفاط، فقط في طرف 3 أشهر وقعت ثلاث حالات..

إذن هناك إشكالية غياب الإمكانيات الوقائية وضعف المراقبة الميدانية وعدم التصريح بهذه الحوادث.

فيما يخص الخرائط، أو الوضع الجيولوجي أو المنجمي في بلادنا.. الذي في عملنا هو أن هناك 200 مليون سنتيم وضعت على مدى عشر سنوات من أجل إنتاج الخرائط الجيولوجية، الآن التطور على المستوى التشريعي متأخر كثيرا، فكيف يمكن أن نراهن على هذا القطاع إذا لم تكن هناك مصاحبة ومواكبة تشريعية تمكننا من المحافظة على مناصب الشغل وتطويرها؟

وفي الأخير أذكر السيد الوزير أن الضرورة تحتم فتح حوار جاد ومسؤول سواء على مستوى الطاقة والمعادن أو على مستوى الفوسفاط، أما الحوارات التي ذكر بها السيد الوزير فإنها جاءت مباشرة بعد وقفة احتجاجية حول الإضراب الوطني، بل هناك من يحاور ومن يحاور ويناور وهناك من يوقع ولا يلتزم، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم، تفضل السيد الوزير إذا كان هناك رد على تعقيب السيد المستشار .

السيد وزير الصناعة والتجارة والطاقة والمعادن:

إذا سمحتم، السيد الرئيس المحترم، الأخ تكلم على بعض الأشياء السلبية داخل هذا القطاع، أريد فقط أن أعطي، موازاة مع هذه الأشياء، نقطة صغيرة. أنا اتفق مع السيد المستشار في أن هناك أشياء سلبية، ولكن هناك أيضا أمور إيجابية كثيرة جدا يجب أن لا نتجاهلها كذلك، أريد أن أشير فقط إلى أنه في قطاع الفوسفاط بلغ المستفيدون من الترقية في المجموع ما يناهز 21 ألف مستخدم.. هذا رقم أظن أنه لا بأس به، حتى الإدارة المغربية يمكن أنها لم تقم بهذه الترقية بهذا المستوى.. بالأرقام على الأقل - كذلك فيما يخص الخرائط، أريد أن أقول للسيد المستشار بأننا نعمل كل ما في وسعنا للتقدم في هذا الميدان، علما بأنه كان عندنا تأخر كبير جدا خلال السنوات الماضية، الآن وصلنا لنسبة تفوق 24٪ ، ونحن نتقدم بسرعة تزداد سنة بعد سنة، وأظن أن هذه الأمور سيكون لها غلبا انعكاس إيجابي، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير المحترم، قبل توديع السيد الوزير، أطرح السؤال مرة أخرى على مولاي إدريس العلوي، هل أنتم مؤهلون لطرح السؤال أم نمر؟

المستشار السيد إدريس العلوي:

لقد وقع بعض التغيير في وقت الأسئلة، الشيء الذي جعل المستشار المكلف بطرح هذا السؤال لا يصل في الوقت؛ على أي حال ليست هناك مشكلة، سأقوم بطرحه.

بسم الله الرحمن لرحيم،

السيد الرئيس المحترم، السادة الوزراء المحترمون، زملائي المستشارين المحترمين، تعرف أثمنة الوقود بين الفينة والأخرى تغييرات في الأثمنة حسب تقلبات أسواق البترول العالمية، وهذا ما يرافقه بطبيعة الحال تغير في الأثمان بعدادات محطات الوقود بالنسبة للتر الواحد من كل صنف.

سؤالنا، السيد الوزير بسيط جدا، هو احترام توقيت تغيير هذه الأثمنة، في بعض الأحيان نسمع في وسائل الإعلام أن ثمن المحروقات انخفض ولكن ذلك لا ينعكس على محطات الوقود، بل تستمر بنفس الثمن، وأحيانا يرتفع.. ولكن بنفس الثمن.. نريد من السيد الوزير أن يعطينا توضيحات حول التوقيت - نعرف أنه في الدول الأخرى إذا ارتفع البترول يرتفع في المحطات، وإذا انخفض فيها، ولكن في بلادنا هذه الأمور لا تكون مطابقة.

بالنسبة للشطر الثاني من السؤال هو مراقبة جودة الوفود، نحن كمواطنين مستهلكين للوقود نطالب السيد الوزير أن يجيبنا حول جودة الوقود، بعض الأحيان تكون المحروقات التي نضعها في سياراتنا لا تتوفر على المواصفات التقنية المتعارف عليها عالميا، فلابد مراقبة الجودة حفاظا على المحركات، وحفاظا على سلامة المواطنين قبل كل شيء. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم، الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الصناعة والتجارة والطاقة والمعادن:

شكرا للسيد الرئيس المحترم، شكرا للسيد المستشار على سؤاله المتعلق بمحطات الوقود، أريد في البداية أن أذكر بأنه عندما يطرأ أي تغيير على الأثمان فإنه يتم الإعلان عنه بواسطة بلاغ صحفي، ويكون العمل به ابتداء من الثانية عشرة ليلا من اليوم المحدد في البلاغ، وتتكفل شركات التوزيع لإبراز أثمان البيع الجديدة على مستوى العدادات، علما أنه - السيد الرئيس - منذ سنتين لم يطرأ أي تغيير على أثمان الوقود لأن هناك تدخل الدولة عبر صندوق المقاصة.

أما فيما يتعلق بمراقبة جودة الوقود بالمغرب، فأشير إلى أن المواصفات للمواد النفطية بصفة عامة محدد من طرف قرار صادر 1991/02/22، كما أن جميع هذه المواد تخضع كذلك لمراقبة عبر مراحل الإنتاج والتسويق من طرف الشركات العاملة بهذا القطاع، إضافة إلى مراقبة يقوم بها ميدانيا المكلفون من طرف وزارة الصناعة والطاقة، وذلك بأخذ بعض العينات وإجراء تحاليل مخبرية، فعندما يثبت أن المنتوج غير مطابق لهذه المواصفات، فيتم تحرير محضر مخالفة من طرف هذه المصلحة ويرسل إلى وكيل الدولة أو وكيل الملك لدى المحكمة المختصة قصد اتخاذ الإجراءات القضائية.

فيما يخص جودة الوقود في المغرب، ففي إطار رفع جودة المواد النفطية بصفة عامة بالمغرب، اتخذت الوزارة إجراءات في الأسابيع الأخيرة من أجل سن قانون جديد يتم بموجبه تخفيض نسبة الكبريت في الكازوال، ونسبة الرصاص في البنزين، لكي تطابق هذه المواصفات تلك التي من المرتقب تطبيقها في أوروبا سنة 2005، علما أنه في هذا الصيف إن شاء الله سوف نستورد بنزينا جديدا فيه نسبة أقل ب 50٪ من النسبة الحالية من الكبريت.

من المعلوم كذلك أن ملاءمة مواصفات المواد البترولية مع المواصفات الأوروبية ستصبح إلزامية ابتداء من سنة 2005، يعني ستكون جميع المحروقات التي ستعمل داخل المغرب لها نفس المواصفات العالمية، وستحترم هذه المواصفات، وكذلك ستسمح الاستثمارات التي ستقوم بها شركة (لاسمير) في السنتين القادمتين من أجل إنجاز تجهيزات جديدة بإنتاج هذا النوع من المواصفات، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسد الوزير هناك تعقيب السيد المستشار؟ لكم الكلمة.

السيد المستشار:

شكرا السيد الرئيس، أشكر السيد الوزير على تفضله بالجواب، ولكن نحن لا نشك في العمل الحكومي والمراقبة القائمة، ولكن المواطنين المستهلكين، نحن نشتكي من هذا الوقود الذي نشتريه، فكرم من محرك ضاع بسبب بسببه، ولأنه يحدث الكثير من التلوث، يظهر ذلك مما تنفذه بعض السيارات في الطرق..

نحن نطالب الوزير بأن يشدد المراقبة، وينظر ماذا يجري، لأن هذا واقع، تكرر مرارا.. ونحن لا نشك في مراقبة مفتشي وزارة الطاقة. لابد من التشديد على هذه الأمور لأننا في الحقيقة متضررون.

المسألة الثانية تتعلق بالارتفاع الذي تعرفه أثمان المحروقات في بعض الأحيان، هناك من يسرب المعلومات قبل أن ترتفع، وهذا يضر بالمستهلكين وبالمواطنين وبالمهنة نفسها.

لهذا السيد الوزير مشكور على جوابه ولكنه مطالب بالتشدد في هذه المسائل التي تضر المواطنين وتضر المستهلك، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم، هناك رد للسيد الوزير.

السيد وزير الصناعة والتجارة والطاقة والمعادن:

شكرا السيد الرئيس المحترم، لي ملاحظة طفيفة على تعقيب السيد المستشار المحترم، فيما يخص المواصفات، أريد فقط أن أقول إن المغرب أول دولة إفريقية التي هيأت النصوص وستكون عندها خلال سنة مواصفات عالمية، أول دولة إفريقية لحد الآن، وهذا أظن أنه شيء جميل جدا فيما يخص بلادنا، لاحترام البيئة وكذلك من أجل تسهيل عملية التنقل.

ثانيا أريد أن أقول للسيد المستشار المحترم أنه فيما يخص الأثمنة، عندما يقع أي تغيير، لا يمكن أن يتسرب هذا الخبر إلى بعض الخواص، لأن المجلس الحكومي هو الذي يقرر، نحن نأتي إلى المجلس الحكومي ونعرض الجداول ونقدم الاقتراحات والحكومة تقرر في ذلك اليوم في الساعة الثانية عشرة، والحكومة يمكن ان تقرر الزيادة أو عدمها.. وكذلك أؤكد أنه لا يمكن أن يكون هناك تسريب، يمكن أن تكون هناك فرضيات فقط، ولكن الحكومة هي التي تقرر، وفي اليوم نفسه

يخرج البلاغ الصحفي، وكم من مرة ترتفع الأثمان في السوق العالمي، ولكن الحكومة لا تقرر الزيارة، فخلال السنوات التي كنا فيها في هذه الوزارة فإن رفع الأثمنة يقرره المجلس الحكومي في يومه، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير المحترم على إجابته، هذا الموضوع يمكن أن تتوسع فيه في لجنة ما، حول قضايا ارتفاع الأثمان أو انخفاضها.

نرجع إلى قطاع العدل بسؤال حول موظفي الإدارات السجنية والحراس، هذا السؤال قدم من طرف المستشارين المحترمين السادة باهيا السالك، بوسلهام بيته، محمد موهوب، أحمد الجوهري، الحاج حسن زهير، والسيد عبد الرحيم الشرقاوي، السيد الشرقاوي لكم الكلمة.

المستشار السيد عبد الرحيم الشرقاوي:

شكرا السيد الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس، السادة الوزراء المحترمون، السادة المستشارين المحترمين، يعتبر موظفو الإدارة السجنية بالمغرب من بين الموظفين الذين تكتسي أعمالهم أهمية بالغة نظرا لما لهم من دور في حراسة السجناء، والعمل على تربيتهم في نفس الوقت، بحيث يعملون على تعليمهم أصول القراءة والكتابة وبعض الحرف وتقويم سلوكهم حتى يسهل عليهم الاندماج بشكل سريع في مجتمعاتهم، وذلك بعد قضاء مدة العقوبة، إضافة إلى المشاكل التي يواجهونها يوميا مع بعض السجناء وهم يؤدون واجبهم، الشيء الذي يقتضي النهوض بالوضعية الاجتماعية والثقافية دليهم والقيام بدورات تكوينية لفائدتهم لتحسيسهم بمستجدات القوانين الجديدة وتفعيل مقتضياتها.

وسؤالنا - السيد الوزير هو: هل تنوي وزارتكم تخصيص علاوات عادية وكذا العلاوات الناجمة على الأخطار المهنية لفائدة الموظفين والحراس تحفيزا لهم على المواظبة والرفع من مستوى عملهم؟ وشكرا معالي الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد وزير العدل.

السيد محمد عزيمان وزير العدل:

السيد الرئيس، السادة المستشارون،

كما تعرفون فإن موضوع السجون يحتل مكانة مهمة ضمن برنامج إصلاح القضاء، هذا البرنامج الذي نوقش عندكم هنا في مجلس المستشارين، وصادقتم عليه، وتعرفون كذلك أنه تم بذل مجهودات مهمة من أجل تحسين ظروف الحياة داخل السجون، من أجل أنسنة السجون، من أجل كذلك العناية بالبعد التربوي للمؤسسة، وتوجت هذه المجهودات في القانون الذي صادقتم عليه، الذي ينظم الآن السجون، وهو الذي يحدد حقوق ووجبات السجين، وفي نفس الوقت يضع مجموعة من الآليات التي ترفع من مستوى ظروف الحياة داخل السجن.

من أجل تفعيل هذا القانون، كان من الضروري أن تعطي عناية خاصة لعدد من المواضيع، ومن ضمن هذه المواضيع هناك بطبيعة الحال موضوع الموارد البشرية، أي الموظفين العاملين في إدارة السجون، وأشكر السيد المستشار الذي أعطى في الحقيقة وصفا موضوعيا للمهام التي يقومون بها وهي مهام شاقة وصعبة، ويتحملون حقيقة مسؤولية جسيمة لأنهم عندهم أمنية، وعندهم وظيفة إنسانية، وعندهم وظيفة تربوية، وهذه الأمور ربما من السهل أ،نتجمع في الألفاظ، ولكن في أرض الواقع من الصعب على الإنسان أن يجمع بين هذه المهام كلها.

لهذه الأسباب وقع تغيير في بداية يناير 2002، وقع تغيير مرسوم 76 الذي كان يحدد التعويضات عن المخاطر التي يتعرض لها موظفو إدارة السجون، والآن وقعت زيادة لا يستهان بها في هذه التعويضات يمكن أن تصل بالنسبة للذين تعويضاتهم محدودة جدا، يمكن أن تصل حتى إلى 90٪، وبالنسبة للذين عندهم تعويضات أهم من ذلك تصل إلى 16٪، هذا العمل تم بواسطة مرسوم صادقت عليه الحكومة بتاريخ 3 يناير 2002، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، الكلمة الآن للسيد المستشار.

السيد المستشار:

شكرا معالي الوزير نحن نعرف المجهودات التي تبذلونها، ونحن فرحون بها كثيرا، إنما الذي أريد أن أضيفه هو أن موظفي إدارة السجون على الصعيد الوطني يبذلون جهودا كبيرة بحيث إن المعتقلين يقضون المدة التي كتب الله عليهم، وعندما يخرجون من السجن يخرجون وقد تعلموا مهنة شريفة، وأعطيكم مثالا بسيطا - السيد الوزير - في مدينة سلا فقط عندنا شخصيان خرجا هذه الأيام من السجن وقد استفادا بعد أن تاب عليهم الله سبحانه وتعالى، أحدهما صار نجارا

والثاني يعمل في إصلاح الكهرباء، وهذه المهنة أخذاها داخل السجن، ومن عملهم؟ موظفو إدارة السجون الذين يسهرون على مصالح المعتقلين.

وهذا فضل كبير أن الإنسان عندما يؤدي عقوبته يخرج بمهنة شريفة، هذا شيء يفرح.

نذكركم السيد الوزير مرة أخرى بأن هؤلاء الموظفين يتعرضون دائما للخطر، ويتحملون دائما مسؤولية داخل السجن، والسجن يأوي أناسا طيبين وآخرين خبثاء.. لذلك نطلب منكم معالي الوزير أن تعتنوا بموظفي إدارة السجون على الصعيد الوطني وكذلك الأطباء الذين يعتنون بصحة المساجين.. وشكرا لكم معالي الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم، ونبقى دائما مع السيد وزير العدل فيما يخص السؤال الموالي المتعلق بتحسين الظروف التي تشتغل فيها أسرة القضاء، هذا السؤال قدم من طرف السادة المستشارين المحترمين: الحاج عبد القادر نور الزين، السيد بريكا الزروالي، السيد أحمد الشافعي، السيد الزين لكم الكلمة.

السيد المستشار السيد عبد القادر نور الزين:

شكرا السيد الرئيس، السادة الوزراء، السادة المستشارون المحترمون،

سيدي الوزير، لا يختلف اثنان في اعتبار إصلاح القضاء من الركائز الأساسية لدعم مجهودات التنمية وإقرار دولة الحق والقانون، ولقد جاءت حكومة التناوب في تصريحها بوعود واضحة في هذا السياق، ولكن الإنجازات لم تشف ولو جزءا قليلا من آمال الفئات العريضة من الشعب المغربي، وبقيت جهات عريضة تعاني التهميش ويعاني معها المواطنون وحتى أسرة القضاء من مشاكل عديدة في ممارسة مهامهم.

نحن واعون - السيد الوزير- ان إصلاح القضاء يحتاج إلى إمكانيات هائلة من موارد بشرية وموارد مادية، لكن مالا نفهمه هو البطء الشديد في إنجاز بعض الإصلاحات أو المساهمة في تحسين الوضعية المهنية للعاملين في قطاع القضاء، وأورد هنا على سبيل الذكر مثالا نجده يتكرر في مختلف الجهات المغربية، مثالا من مدينة سوق السبت أولاد النماحي، حيث يشتغل القاضي المقيم في ظروف صعبة جدا، خاصة مع تنامي سكان المدينة بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة، ولقد استبشر هؤلاء خيرا حين تقرر بناء محكمة تستطيع استيعاب حاجاتهم وتيسر قضاء مآربهم، ولكن منذ سنة أو سنة ونصف توقفت الأشغال في مراحلها الأخيرة دون أن يفهم المواطنون أسباب ودواعي التأخير في إنجاز هذه المحكمة.

لذا نسائلكم السيد الوزير عن أسباب هذا التوقيف ومتى ستتم الأشغال التكميلية؟ ثم ألا قرون أن الأولوية يجب أن تعطي لهذا القطاع من خلال تحسين الأوضاع المهنية التي تشتغل فيها أسره القضاء وتمكين المواطن من خدمات هذا القطاع في أحسن الظروف؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد وزير العدل.

السيد وزير العدل:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس، السادة المستشرون، يلزم أن أذكر في البداية بالعناية بالبنايات وبالفضاءات التي يمارس بها القضاء، وبتحسين ظروف العمل بصفة عامة، وأقول إن هذا كذلك يدخل في صلب برنامج إصلاح القضاء.

السيد الرئيس اسمح لي أذكر بأننا تعهدنا أمام مجلس النواب وأمام مجلس المستشارين بأنه من هنا إلى 2005 إن شاء الله لن يبقى عندنا في المغرب ولو بناية واحدة دون مستوى المحكمة كما نتمناه جميعا، وهذا التعهد الذي تعهدناه نحن الآن سائرون في تحقيقه وقطعنا فيه خطوات مهمة.

أنا أتساءل هل طموح السيد المستشار مرتفع جدا لدرجة أنه يرى أن شيئا لم يتحقق أو أن السيد المستشار لا يتجول في المغرب بما فيه الكفاية يسرى؟ ولكن أنا عندي قائمة حول ما تم تحقيقه، أطلب من السيد الرئيس أن يعطيني الوقت لاستعراضها، حول ما تم تحقيقه خلال السنين الأخيرة في ميدان بنايات المحاكم، بحيث إنه والحمد لله عندي قوائم طويلة، وطويلة جدا، فالمسائل التي انتهت منذ سنة 1997 وهي الآن جاهزة وتشتغل: عندنا محكمة الاستئناف في تازة، وتوسيع محكمة الاستئناف في مكناس، والمحكمة الابتدائية في تيزنيت وفي تاونات وبركان والفقيه بنصالح وميسور وبنسليمان والرماني، ومركز القاضي المقيم في الرماني وتيفلت والحاجب ومولاي إدريس زرهون وأصيلا وبجعد.

هذه البنايات كلها انتهت خلال هذه السنين الأخيرة أما الأوراش في الشهور والسنوات المقبلة محاكم جديدة، فعندنا كذلك قوائم بها، وهي قوائم جد مهمة: محكمة الاستئناف في أكادير، محكمة الاستئناف في القنيطرة، محكمة الاستئناف في العيون، محكمة

الاستئناف في خريبكة محكمة العدل الخاصة في الرباط، المحكمة الإدارية في الرباط، المحكمة التجارية في الرباط، المحكمة الابتدائية في سلا، المحكمة الابتدائية في القنيطرة، في تارودانت.. إلى آخره.. هناك محاكم أخرى.

فأعتقد أن هذا يدل على مجهودات مهمة بذلت، وهذه المجهودات من الضروري أن بذلها لأننا نعتبر أن إصلاح القضاء يقتضي العمل في عدد من الواجهات في نفس الوقت، وفي عدد من التوجهات في نفس الوقت كذلك، وأن القضاء الذي يمارس فيه القضاء إحدى الواجهات المهمة التي يجب العناية بها، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، هناك تعقيب للسيد المستشار المحترم.

السيد المستشار:

شكرا السيد الرئيس، شكرا السيد الوزير على هذه الأجوبة المهمة، ولا يخفى على السيد الوزير أن القاضي المقيم بسوق السبت يشتغل في دار مخصصة للسكن، والمحكمة أنجزت وصرفت عليها أموال وأوشكت على الانتهاء لكن الأشغال بها توقفت ولا ندري لماذا، والقاضي المقيم في دار ولد زيدوح يشتغل في محكمة تركها الاستعمار، مسقفة بديماتيت، وليس هناك ملجأ للمتقاضين من المطر إذا نزل أو من الشمس. هذا هو سبب طرحنا لهذا السؤال - معالي الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم، السيد الوزير لكم الكلمة.

السيد وزير العدل:

معذرة السيد المستشار، لقد أغفلت في النهاية أن أشير إلى الموضوع الذي كان محل اهتمام السيد المستشار، بالفعل وقع توقيف العمل بالنسبة لمركز القاضي المقيم في سوق السبت لمدة، ولكن تجاوزنا هذه المرحلة، وفي الأسابيع الأخيرة تم التأشير على الصفقة الأخيرة أي الصفقة المتعلقة بالأشغال الخارجية للمحكمة، وأنا أتعهد أن تكون هذه المحكمة منتهية من هنا إلى الصيف المقبل إن شاء الله، وسيمكن للقضاة أن يمارسوا فيها في المستوى الرفيع، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير على تعهدكم، وشكرا كذلك على مساهمتكم في إغناء الحوار في هاته الجلسة، وننتقل إلى القطاع الموالي، قطاع الشؤون الخارجية والتعاون، ونرحب بالسيد الوزير، السؤال الأول يتعلق بتصاعد التوتر في العلاقات المغربية الإسبانية قدم من طرف المستشارين المحترمين، السيد رئيس الفريق، السيد محمد الجوهري، السيد صوالحي بوزكري، السيد حميد المودن، السيد أحمد المنتصر والسيد سعيد اللبار، والسيد على اسكتى، الكلمة السيد رئيس الفريق الأستاذ الجوهري.

المستشار محمد الجوهري:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السد الرئيس، السادة الوزراء،

في الحقيقة موضوع السؤال كان آنيا في ديسمبر، إذا أردت أن آخذه في صيغته الحقيقة وفي توجهه، ولكن الآن ربما فات الوقت بعض الشي في شكله، السؤال كان موجها إلى السيد الوزير الأول بمناسبة زيارة رئيس المعارضة الإسبانية إلى المغرب، وبمناسبة استدعاء سفير المغرب في إسبانيا.

ولذلك نكتفي فقط بالإشارة، أولا شكرا السيد الوزير على الحضور والاهتمام بهذا السؤال الذي أجل عدة مرات لأسباب نتفهمها جيدا، وكذلك نترك المجال للسيد الوزير في السؤال الذي بين يديه ليفيدنا في هذا الموضوع، موضوع العلاقات الإسبانية المغربية والجديد فيها، مع العلم أنه في إطار التعقيب سيعقب السيد صوالحي بوزكري، وأن الموضوع موضوع دقيق ويحتاج إلى اهتمام الجميع، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم، السيد الوزير لكم الكلمة، أظن للإجابة على السؤال كما وجه للحكومة.

السيد الطيب الفاسي الفهري، كاتب الدولة في الشؤون الخارجية والتعاون:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس المحترم، السادة المستشارون المحترمون،

أود في البداية أن أشكر بالطبع السادة المستشارين المحترمين على تفضلهم بطرح هذا السؤال الذي يعكس - سواء كان في دجنبر أو مارس أو ماي - اهتمام مجلسكم الموقر بالتفاعلات الراهنة التي تشهدها العلاقات المغربية الإسبانية، ولابد من التذكير بأن قرار استدعاء سفير صاحب الجلالة بمدريد للتشاور في أكتوبر الماضي كان نتيجة للتراكمات والممارسات المسيئة لبلادنا، وذلك في أعقاب فشل مفاوضات الصيد

البحري وتهديدات السلطات الإسبانية بتجميد المساهمات المالية والاقتصادية، ومطالبة الاتحاد الأوروبي باتخاذ عقوبات ضد المغرب، واعتماد لهجة تهجمية في موضوع الهجرة السرية..

والأخطر من ذلك لاحظنا مواقف ومبادرات تمس المصالح الوطنية العليا لبلادنا، سواء تعلق الأمر بوحدتنا الترابية شمالا وجنوبا أو على جرفنا القاري.

فقرار استدعاء السفير للتشاور هو قبل كل شيء تعبير عن عدم الرضى وعدم الارتياح إزاء هذه المواقف، وإشارة قوية لتحسيس الجانب الإسباني بضرورة الحوار الشامل والواضح لمعالجة القضايا المطروحة بواقعية دون ما أحكام مسبقة أو رؤيا ذاتية ضيقة أو نظرة استعلائية، فمن خلال اتصالاتنا مع المسؤولين الإسبان، خاصة على هامش الاجتماعات الجهوية أو الدولية، نلح دائما ومنذ ذلك الوقت على ضرورة وضع كشف نقدي ومفصل لاستجلاء حقيقة المشاكل القائمة لتجديد إطار تعاوننا ومراجعة طريقة التعامل والحوار، فتجاهل المشاكل العالقة ليس أسلوبا مجديا، بل على العكس من ذلك فإن علاقات الجوار تقتضي الإصغاء لانشغالات الطرف الآخر والتحاور النزيه والصادق معه، فهذا النهج هو الأكثر مردودية لإزالة كل مظاهر الغموض وتقليص الخلافات وإعادة بناء الثقة والبحث المشترك عن حلول ملائمة للصعوبات.

وإن حكومة صاحب الجلالة، بتصورها هذا، لحريصة على إرساء مقومات جديدة تأخذ بعين الاعتبار حرص المغرب على إعطاء مضمون فعلي لمعاهدة الصداقة وحسن الجوار المبرمة سنة 1991، وعمق المصالح المشتركة بين البلدين الجارين وضرورة خلق مناخ من التفاهم لإدراك عميق لأهمية تحدياتنا الجهوية المشتركة، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير على إجابته، هناك تعقيب؟ السيد صوالحي لكم الكلمة.

المستشار السيد صوالحي بوزكري:

شكرا السيد الرئيس، السيدان الوزيران، السادة المستشارون،

السيد الوزير، تتبعنا بإمعان جوابكم، ولكن لا نخفيكم أننا لم نتفهم كون هذا السؤال طرح في شهر دجنبر، ومنذ ذلك الوقت كان مجلس المستشارين في كل مرة يقوم ببرمجته، ونفاجأ في آخر لحظة بأن الحكومة تطلب تأجيله، فأنتم تعلمون - السيد الوزير - أن الدستور يفرض على الحكومة أن يجيب في أجل لا يتجاوز 20 يوما، خصوصا وأن الجواب الذي أعطيتمونا - السيد الوزير - ليس فيه مستجدات، كان في الإمكان أن نتوصل به في شهر 1، أو في شهر 12 نفسه، حيث إن العلاقات المغربية الإسبانية، كما وصفها البعض، بقيت في أزمة مستقرة.

السيد الوزير، نحن نعتقد أن معالجة العلاقات المغربية الإسبانية، هي علاقات ذات أهمية قصوى بالنظر إلى عدة معطيات ومحاور تاريخية وثقافية واقتصادية واجتماعية، خصوصا ونحن ننتظر عملية العبور في الصيف المقبل، فنعتقد أن تدبيركم لهذا الملف بالكيفية المعتادة وبالقنوات المعتادة المتعارف عليها.. نعتقد أنكم لم تستطيعوا أن تعيدوا الحياة من جديد إلى هذه العلاقات، نعتقد كذلك أن الوسائل التي لجأت إليها الحكومة هنا أوهناك في إسبانيا، والمنهجيات التي ابتعتها هي منهجيات الأوراق الضاغطة، وهذا لم يعط أية نتيجة، لا من هنا ولا من هناك، بدل اتباع المبهجات المبنية على الاحترام وعلى الثقة، إعادة الثقة إلى العلاقات المغربية الإسبانية التي تكون حاجزا نفسيا من الأهمية بمكان.

إذن هذا الحاجز.. لا الحكومة المغربية المتمثلة في وزارة الخارجية هنا وفي وزارة الخارجية هناك وفي السفارة هنا وفي السفارة هناك.. نعتقد أن هذه القنوات لم تستطع أن ترجع كما قلت لهذه العلاقات الحياة والدفء الذي يفرضه حسن الجوار والمصالح العريقة والحاضرة والجيوستراتيجية والمقبلة.

السيد الوزير، تعرفون أنه نتج عن هذا التوتر أن وقع تشجيع على إحداث محور بين مدريد وبعض العواصم لبعض الدول المجاورة لنا في المنطقة على مصالحنا العليا، وهذا نتيجة لتدبير الحكومة لهذا الملف.

لذلك نعتقد كذلك نحن أنه إذا كانت القنوات المتعارف عليها لم تستطع.. نعتقد أن SENAT الإسباني وماله من تأثير في مجال العلاقات الخارجية، ومجلس المستشارين كذلك.. نعتقد أنه يجب عليه أن يقوم بمبادرة لمساعدة الأجهزة الرسمية للمساهمة في إعادة الحياة إلى هذه العلاقات.

وأخيرا نعتقد أن هذا الملف - السيد الوزير - يجب أن ندرسه في اللجنة المختصة، لجنة الخارجية في مجلس المستشارين لنتوسع فيه كثيرا وعندنا كثير مما يقال فيه، ويحدونا في ذلك مصلحة شعوبنا المغربية

والإسبانية، وكما قلت: العلاقات المتينة والقوية والعريقة حاليا ومستقبلا التي تفرض علينا أن نعيد إليها الحياة والدفء على أساس الثقة والاحترام، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، إذن نغتنم فرصة تواجد لجنة الشؤون الخارجية معنا لكي يفعل ما يمكن أن يفعله فيما يخص توسيع النقاش حول هذا الموضوع، خصوصا وأن طريقة طرحه من طرف الأستاذ النقيب السيد الجوهري طريقة تبين أن السادة البرلمانيين، وبالخصوص المستشارين، كانوا أغلبية أو معارضة، عندما يتعلق الأمر بقضايا وطنية، قضايا عليا، قضايا حساسة.. فهم لا يريدون أن يستغلوا الظرف في الجلسات العمومية للبهرجة، ولكن يريدون أن يساهموا بسرية في تفعيل هاته العلاقات. شكرا لكم، نقطة نظام لرئيس العلاقات الخارجية.

المستشار السيد عمر الدخيل، رئيس لجنة الخارجية:

شكرا السيد الرئيس بالفعل هذا الموضوع موضوع شائك، وكذلك أضيف قضية وحدتنا الترابية، وسبق للجنة أن وجهت إلى السيد وزير الخارجية، ولا أقول السيد كاتب الدولة في الخارجية، سبق أن وجهت أربع رسائل إلى السيد الوزير، وإلى حد الآن ننتظر الجواب، ونحن موجودون ورهن الإشارة، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الرئيس على هاته الملاحظة.. كل شيء في وقته.

إذن نمر إلى السؤال الثاني، دائما موجه إلى وزارة الشؤون الخارجية والتعاون، يتعلق بعلاقات التعاون بين المغرب والعراق، هذا لسؤال قدم من طرف المستشارين المحترمين: السد رئيس الفريق رحال الزكراوي، السيد عبد الحق بوكراين، السيد قاسم الغزوي، السيد علي سالم الشكاف،السد حسن واهروش والسيد محمد الشنينة، السيد رئيس الفريق لكم الكلمة.

المستشار السيد رحال الزكراوي:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير، أيها السادة الكرام، تعلمون أن العراق الشقيق يعاني حصارا جائرا لما يزيد على عشر سنوات، وبالإضافة إلى آثاره الكارثية على الإنسان والاقتصاد بهذا البلد، فإن مضاعفاته السلبية طالت بلدانا أخرى خاصة تلك التي كانت تربطها به علاقات تبادل، والمغرب منها بطبيعة الحال، وقد عالجت المادة 50 من ميثاق الأمم المتحدة مثل هذه الحالة بالتنصيص على حق الدول التي تضررت من الحصار المفروض على دولة ما أن تبرم اتفاقات خاصة مع هذه الأخيرة.

وفي هذا السياق فإن عددا من البلدان العربية كمصر والأردن وسوريا ولبنان وتونس والجزائر.. وغيرها استفادت من هذا المقتضى، حيث أبرمت اتفاقيات خاصة مع العراق، مما جعلها تستفيد من ملايين الدولارات في إطار ما سمي (بالنفط مقابل الغذاء) و(مذكرة التفاهم) وغيرها مما يسمح به الفصل 50.

وعليه أسائلكم السيد الوزير عن عدم استفادة المغرب إسوة بهذه الدول من هذا المقتضى بالرغم من تضرره الكبير من آثار هذا الحصار؟ علما بأن العراق - كما صرح بذلك أحد الوزراء العراقيين فتح اعتمادا لصالح المغرب بقيمة 400 مليون دولار كل ستة أشهر، دون أن يستفيد منه بالكامل؟ شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير.

السيد كاتب الدولة في الشؤون لخارجية والتعاون:

شكرا السيد الرئيس، جوابا على السؤال الذي تفضل بطرحه السادة المستشارون المحترمون حول علاقاتنا التجارية مع العراق، يشرفني أن أذكر مجلسكم الموقر أن علاقاتنا مع هذا البلد الشقيق العربي كانت محكومة على الدوام بمبادئ التضامن الحقيقي والفعلي وأواصر الإخاء التي تتجاوز الاعتبارات التجارية، فقد تم الحرص، رغم الحصار المفروض على العراق الشقيق، الذي تعلمون موقف المغرب الواضح منه، تم الحرص أن يظل تنشيط التعاون الثنائي قائما، سواء عن طريق تبادل الزيادات بين مسئولي البلدين أو عدد من الوفود الشعبية التي قامت بعدد من الزيارات لبغداد، أو اجتماعات اللجنة المشتركة التي بقيت مستمرة ومنتظمة.

وقد تمكنت عدة مقاولات مغربية من إبرام عقود مع نظيراتها العراقية، وإذا كان من الطبيعي أن لا تصل المبادلات التجارية إلى المستوى الذي كانت عليه سنة 1991، فإنه من المؤكد أن الأرقام تؤشر بالتحسن الملموس، علما بأن عددا من العقود المبرمة مع العراق توجد قيد الدرس من طرف الأمم المتحدة.

وفي هذا المضمار فقد التزمت السلطات المغربية في مبادلاتها التجارية مع العراق بالاحترام الكامل لقرارات الشرعية الدولية وخاصة قرارات مجلس الأمن، ذلك أن الصفقات المبرمة كانت في إطار اللجنة الأممية

المختصة التي صادقت على عقود تقضي بتزويد العراق والسوق العراقية بالمواد التموينية والأدوية والمنتجات في إطار ما يعرف ب(النفط مقابل الغذاء).

وأود في الأخير إحاطة مجلسكم الموقر أن التحضيرات جارية لعقد الدورة العاشرة للجنة المشتركة المغربية العراقية خلال الأسابيع المقبلة إن شاء الله، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير هناك تعقيب السيد الرئيس؟

المستشار السيد رحال الزكراوي:

أنا أريد فقط.. أتمنى فقط أن يتم في اللقاء المقبل بين المسؤولين العراقيين والمغاربة بلورة تطور العلاقات في إطار اتفاقية حسب ما يسمح به ميثاق الأمم وبالأخص البند 50 من هذا الميثاق كما أشرت إلى ذلك في تدخلي.. لأننا نعتبر أن المغرب تضرر من هذا الحصار ويجب أن يستفيد كما استفادت دول أخرى، هذا ما أريد أن أؤكد عليه، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة: شكرا، هناك رد للسيد الوزير.

السيد كاتب الدولة:

شكرا السيد الرئيس ربما للتذكير فقط بأن هناك دولة عربية واحدة هي المملكة الهاشمية الأردنية هي التي استفادت لحد الآن من البند 50 من ميثاق الأمم المتحدة، كانت هناك طلبات من دول أخرى، ولكن لحد الآن لم تتمتع تلك الدول من هذا الاستثناء كدول متضررة من الحصار المفروض على الشعب العراقي الشقيق وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، وشكرا له كذلك مساهمته وتنوير المجلس فيما يخص القضايا التي طرحت، وتنتقل بإذنكم إلى قطاع التربية الوطنية بالسؤال الأول حول وضعية البنايات المدرسية، هذا السؤال قدم من طرف المستشارين المحترمين: السيد عمر الدخيل، الأستاذ السولامي السيد مومن البشير، السيد عادل المعطي، السيد كبور الماسي، السيد سعيد التادلاوي، رئيس الفريق، السيد علي الخضراوي، السيد عبد الرحمان بيجي، السيد ابراهيم السالمي، السيد محمد بلحسن والسيد محمد هلال. الكلمة للمستشار المحرم السيد عمر الدخيل.

المستشار السيد عمر الدخيل:

شكرا السيد الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسالم على أشرف الأنبياء والمرسلين السيد الرئيس، أولا نتأسف لطرح هذا السؤال من يوم 99/11/05 يعني مدة سنتين وستة أشهر و16 يوما، بخصوص صيانة البنايات المدرسية، ونحن محرجون كذلك من كثرة الطلبات، والشكايات التي تتقدم بها جمعيات أولياء الآباء والتلاميذ بهذه المؤسسات، وكذلك العاملين والمسؤولين داخل هذه المؤسسات، والعاملين كذلك كأساتذة ومعلمين داخل هذه المؤسسات، وهذا المشكل أصبح سببا في نفور العاملين داخل المؤسسات، وأصبح كذلك سببا في نفور الطلبة والتلاميذ من هذه المؤسسات التي أصبحت الوزارة عاجزة عن صيانتها، وأصبحت لا توجد فيها ملاعب ولا مرافق اجتماعية، وكذلك أصبحت الحجرات غير لائقة للعمل ولظرفية العمل.

ومن هنا السيد الرئيس، السيد الوزير نطرح السؤال الآتي: إن مبدأ تعميم التعليم الذي يعد أحد الركائز الأساسية التي تتبنى عليها سياستنا التعليمية، يعتبر مكسبا هاما لجميع شرائح المجتمع المغربي حيث يهدف إلى ضمان تكافئ الفرص بين جميع المواطنين ذكورا وإناثا في الوسطين الحضري والقروي، إلا أن تعميم التعليم ظل مقتصرا على الجانب الكمي وأغفل الجانب الكيفي ويتجلى هذا في تدني المستوى التعليمي الذي لم يعد يستجيب لمتطلبات التنمية الاقتصادية للبلاد، وعجز عن مواكبة الوتيرة السريعة للتطورات في هذا الشأن.

ويزيد الوضع المادي تأزما للمؤسسات التعليمية التي سرعان ما تتحول إلى بنايات تبدو مهجورة أمام انعدام الصيانة والنظافة والإصلاح الضروري لمرافقها، وتكاد هذه الظاهرة تشمل البوادي والقرى والحواضر.

وأمام هذه الوضعية المزرية لمؤسساتنا التعليمية نود أن نسأل سيادة الوزير عن الأسباب التي تبرر الوضعية المذكورة، وما هي الجهة المسؤولة عن تأمين الصيانة الدائمة والمستمرة للمؤسسات التعليمية والتي بدونها تبقى فضاء ينفر التلاميذ من الدرس والتحصيل كما هو الشأن بالنسبة لمعضلة العزوف عن التمدرس في الوسط القروي والحضري ولدى القناة بصفة خاصة؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد وزير التربية الوطنية.

السيد عبد الله ساعف، وزير التربية الوطنية:

السيد الرئيس المحترم، السادة المستشارون المحترمون، استغرب للسؤال خصوصا وأنه آت من السيد المستشار الذي يعرف مثلا أنه في السمارة تمت إعادة بناء المؤسسات بكاملها تقريبا على أساس البرامج الخاصة التي نفذت في السمارة كما يشهد بذلك باستمرار المنتخبون والأساتذة والمفتشون وجميع المتتبعين للشؤون التعليمية..

ولكن عندما نتكلم على المغرب بصفة عامة فإننا بنينا في هذه الفترة 15.500 حجرة في الابتدائي منها 10400 حجرة في العالم القروي، كذلك تم بناء 3400 حجرة في الإعدادي وأغلبها في العالم القروي.

كذلك تم بناء 135 ثانوية، تم إنجاز برنامج إصلاح 40.000 حجرة وهو ما يمثل نصف الحجرات الموجودة في الابتدائي، وهذه كلها متواجدة في العالم القروي، 70٪ من هذا البرنامج الذي يهم 40.000 تم إنجازه، فحقيقة نظامنا التعليمي يتوسع من ناحية البنية التحتية، وبوتيرة سريعة جدا، وقد يطرح أحيانا بعض الصعوبات، ولكن هناك تأطير ومتابعة.

هذه الصور التي تتردد في بعض الخطابات حول البنية التحتية وعدم استجابتها.. والعزوف.. غير صحيحة ولا تتوافق مع ما لدينا من شهادات في هذا الميدان، وما نشاهده في الميدان.

العزوف في انخفاض بالنسبة للسنوات السابقة، فقد وصلنا هذه السنة إلى 92٪ وفي الدخول المدرسي المقبل ستصل إلى 97٪، وعدد الأطفال المتمدرسين في العالم القروي الآن يفوق عدد المتمدرسين في العالم الحضري، وتم إصلاح ثلثي الثانويات وعدد كبير من الإعداديات.. وكما قلت 40 ألف حجرة في الابتدائي وهو ما يمثل نصف البنايات المتواجدة في الابتدائي، وكلها متواجدة في العالم القروي.

هذا بشكل عام، السيد المستشار، رأيي في تقييمكم للبنايات وللبنية التحتية في تعليمنا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، هناك تعقيب للسيد رئيس الفريق، السيد سعيد التادلاوي.

المستشار السيد سعيد التادلاوي:

شكرا السيد الرئيس، السيد الوزير، فقط ما أريد أن أذكركم به هو أن سؤالنا تيتكلم كذلك على الصيانة وعلى الترسيم، نحن فقط على سبيل المثال، وليس على سبيل الحصر نذكركم بثانوية مولاي رشيد بالسمارة، هذه الثانوية التي توصل الوزير السابق الذي كان في محلكم بصورها، وقدموا له تقريرا عن الحالة المزية لهذه البناية.. ولازالت على تلك الحالة إلى حد الآن.

أذكركم السيد الوزير بسؤال كتابي وجه لكم في سنة 98 وأجبتم عنه في 29 ستنبر 1998 تحت رقم 372/98، أجبتم عنه المستشار المحترم الأخ أحمد الديبوني، وأجبتم "الموضوع: سؤالكم الكتابي حول ترميم ثانوية العزفي بمدينة الفنيدق" لازالت دار لقمان على حالها، وهذا الأمر نوقش هذا الصباح في اجتماع الفريق، والرسالة هاهي.. ناهيك عن عدد آخر.. لا أتكلم لكم عن البرنوصي وعلى الثانويات..

وأقول بصراحة إن المراحيض لا تتوفر على الأبواب.. وهذا على مستوى الباكالوريا وفي مدارس مختلطة فيها البنات والأولاد.

أما العزوف الموجود ونقص الفتيات في العالم القروي..

فالآباء في العالم القروي كما تعلمون أناس محافظون أكثر من أهل المدن، وعندما تقنع القروي بتسجيل بنته في المدرسة أول شيء يقوم به هو يذهب ويزور تلك المدرسة، ويقابل في بعض الأحيان بأنه لا يوجد سياج وفي بعض الأحيان لا توجد عدة أمور،

المرافق الرياضية ناقصة أو غير موجودة أصلا، وبعض المدارس من البناء المفكك Amiante وتعرفون خطورة مادة (لامانت) عندما تمر عليها عشر سنوات.. وهذا موضوع رسالة كنتم أجبتمونا عنها كذلك.

ولهذا السيد الوزير أنا آسف على التعقيب عليكم بهذه الطريقة، ولكن أنا أعقب على الحكومة، أما أنت فقد التقيت معك قبل قليل في دهاليز المجلس وقلت لك: كان الله في عونك مع هذه الوزارة، أنا قلت لك ذلك شخصيا وأعترف لك به، أما الحكومة - هداها الله - كلما ناقشناها في شيء.. قبل قليل على لسان وزير المالية.. قال لنا:" ما كان يحدث من زمان..؟".

ألم يعلم السيد الوزير أن هذه الحكومة بدورها أصبحت إرثا وستحاسب؟ ورسالة 98 هاهي لازالت قائمة لم ينفذ منها شيء، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم، هناك رد للسيد الوزير، لكم الكلمة.

السيد وزير التربية الوطنية:

السيد المستشار المحترم، فيما يتعلق بالفنيدق هناك ثانوية جديدة يجري بناؤها الآن، ولهذا فإن هذه الوضعية تم تجاوزها، بل في الشمال بشكل عام فإن عدد الثانويات التي لم تكن موجودة، والتي كانت موجودة وبنيت ثانوية جديدة في مكانها.. فالعدد وحده جد معبر..

فيما يتعلق بالبرنوصي، فقد زرت البرنوصي ثانوية ثانوية، وتوجد فيه مؤسسات جديدة أحدثت في هذه المرحلة، ولكن بالنسبة لمدينة الدار البيضاء أظن أنه يوجد ما يكفي من المجتمع المدني.. والبرنوصي تبارك الله من أغنى الجهات في المملكة.. ويمكن للمجتمع المدني أن يتكلف بأبواب المراحيض وكذا.. هناك مهام تتجاوز أبواب المراحيض كالبنايا.. ووتيرة نمو منظومتنا المدرسية، التي تحتم علينا أن نعطي الأولوية لأشياء أخرى وخصوصا البنية التحتية.

هذا - السيد الرئيس - بعض العناصر.. لأن هذا الموضوع نتحدث فيه بصور تعود لمرحلة...أنا أشعر شخصيا بكل صدق بأن هناك تغييرا في البنية التحتية وأرى أن هناك عددا من الشهادات يتقاطع مع ما نسجله نحن في أرض الواقع من أن البنية التحتية لا يمكن أن نظل نتكلم عليها بخطابات وبصور تعود لمرحلة سابقة.. هذا للإنصاف فقط.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، نبقى دائما في قطاع التربية الوطنية بسؤال حول وجوب الاعتناء بالبنايات في العالم القروي، قدم مم طرف المستشارين المحترمين، السيد محمد الفاضلي، السيد حسن قيشوحي، السيد عبد العزيز القريعة، والسيد الحسين الجامعي، الكلمة للدكتور الجامعي:

المستشار السيد الحسين الجامعي:

بسيم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس، السيد الوزير، إخواني المستشارين، سؤالي، السيد وزير التربية الوطنية المحترم، متعلق بالبنايات المدرسية في العالم القروي، طرحته منذ ما يناهز سنة ونصف تقريبا في الدخول المدرسي سنة 2001_على أساس أن سؤالي.. لن أرجع إلى ما قاله الإخوان الذين سبقوني وتكلموا على الحالة التي توجد عليها المدارس.. ولكن السيد الوزير، أنا أتطرق إلى النقطة التي تهم البنايات المدرسية في العالم القروي، ولا نخفى عليكم السيد الوزير، رغم أن المجهودات التي قمتم بها مجهودات جبارة، لا أحد يخفيها، خاصة أن المنجزات التي قمتم بها ونشاهدها في إطار تهييء القانون المالي في إطار لجنة التعليم، مجهودات مهمة جدا، إلا أنه في العالم القروي، في البوادي، في المداشر، في الجبال، في المناطق النائية فإن الحالة تبقى مقلقة جدا، ولا أرجع الى التجهيزات المنعدمة في بعض المدارس، كما قال الإخوان، وأحيانا لا يوجد سور أو سياج يحمي ويعطي نوعا من الحماية والحرمة لبعض المدارس، وهناك انعدام الماء والكهرباء والسكن إلى آخره..

هذا شيء لا يخفى عليكم السيد الوزير، قمتم بخطوة جريئة وواعدة ألا وهي اللجوء إلى صندوق التجهيز الجماعي وتحويل القروض إلى الجماعات المحلية لتقوم بترقيم وإصلاح المدارس، إلا أن هذه العملية التي هي مهمة جدا لم تعمم على الصعيد الوطني بحيث إن رؤساء الجماعات المحلية لم يستوعبوا أن الأقساط السنوية ستؤديها وزارة التربية الوطنية سنويا.

قمتم - السيد الوزير - في الأيام القليلة الماضية بتلبية مطالب الشغيلة التعليمية، وهي مطالب مشروعة، ونحن جميعا نكن الاحترام والتقدير لأسرة التعليم وخاصة المعلمين والمعلمات لما يسدونه من خدمات لمجتمعنا ولأطفالنا، فلذات أكبادنا.

وبالتالي السيد الوزير، ولكي تكون الحلقة كاملة يجب أن يكون الجو الذي يعمل فيه المعلمون والمعلمات وكذلك فلذات أكبادنا التلاميذ، حتى يكون عندهم تركيز واجتهاد وإبداع، يجب أن يكون ذلك الجو وذلك المناخ موازيا مع المدارس الموجودة في المدن، في حواضر المملكة حتى لا يكون هناك مدارس المغرب النافع والمغرب غير النافع.

لي اليقين - السيد الوزير - أنه منذ سنة ونصف أي من هذه الحقبة الزمنية من طرحي لهذا السؤال، تبين له أنه كانت هناك منجزات كثيرة في هذا الميدان، ولكن لحد الآن أعرف أنه لازالت توجد هناك بعض المناطق.. وآباء وأولياء التلاميذ اتصلوا بنا.. لازالت هناك مناطق لم ينجز فيها أي شيء.

ولهذا السيد الوزير نسائلكم ما هي التدابير التي تتخذونا لكي يكون الدخول المدرسي المقبل على أحسن ما يرام؟ وكذلك لكي تكون المدارس في العالم القروي

مثلها مثل المدارس في الحواضر وفي المدن كما يعلم الجميع؟ وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد وزير التربية الوطنية.

السيد وزير التربية الوطنية:

شكرا السيد الرئيس، السادة المستشارون،

أشكر السيد المستشار المحترم على هذا السؤال، فعلا الحاجيات تبقى دائما تفض نفسها في العالم القروي، ولكن هناك تغيير من هذه السنة، بالنسبة للتلاميذ الجدد في الابتدائي، لأول مرة عدد التلاميذ في العالم القروي تجاوز عدد التلاميذ في الوسط الحضري بحيث إنه توجد تقريبا 420 ألف من التلاميذ الجدد في العالم القروي مقابل 350 ألف في الوسط الحضري.

فيما يتعلق بالابتدائي ككل عندنا مليونان من التلاميذ في العالم القروي وفي الحضر 8,1 مليون تلميذ.

هذا يبين أن هناك مواكبة للحاجيات، ومحاولة لتأطيرها في الميدان.

البرنامج الذي تكلمت عنه والمتعلق 40 ألف حجرة يضعنا الآن أمام إشكال، فالحجرات في العالم القروي أصبحت في وضعية أفضل من الحجرات والبنايات الموجودة في عدد من المدن، وهذا أصبح حقيقة، أعترف أن المساطر التي تعرفونها، عدد من المساطر الإدارية جعلتنا نصل إلى تنفيذ 70٪ فقط من هذا البرنامج، ولكن من المنتظر أنه قبل الدخول المدرسي المقبل يكون هذا البرنامج المتعلق 40 ألف حجرة قد غطى كل الحجرات التي استهدفها هذا البرنامج الخاص.

أتفق مع السيد المستشار حول عدم فهم عدد من المنتخبين في الجماعات المحلية بكل ما يتعلق بالقرض من صندوق التجهيز الجماعي.. في الآونة الخيرة كنت في جهة الجسيمة تاونات تازة ووقفت هناك على نموذج، وبالخصوص في تازة وفي تاونات، فعدد من رؤساء الجماعات لم يبادروا إلى الإصلاح وإلى توقيع الاتفاقية، لأنه يوجد لديهم سوء فهم للاتفاقية.. ويمكن أن يكون هذا تقصير منا لأننا لم نقم بتفهيمهم جيدا مضمون الاتفاقية، وسنحاول إن شاء الله أن نستدرك سوء الفهم الحاصل في الميدان.

إنما الصورة العامة للعالم القروي في رأيي.. بالنسبة للبنايات.. أصبح عندما الآن مشكل مع البنايات في الوسط الحضري.. هذا هو المعطي الجديد الآن في هذه الوضعية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، السؤال التالي، دائما في قطاع التربية الوطنية يتعلق بوضعية مراكز التكوين قدم من طرف المستشارين المحترمين السيد محمد أبو الفرج والسيد عزيز الفيلالي، السيد عزيز لكم الكلمة.

المستشار السيد عزيز الفيلالي:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس، السيد الوزير، إخواني المستشارين، إذا كانت مهام ووظائف مراكز التكوين عديدة ومتعددة نذكر بين أهمها التكوين البيداغوجي والتكوين التدريسي للأطر التعليمية بمختلف الأسلاك وفق مختلف المستجدات التربوية للتدريس والتعليم، البحث والتجديد التربوي والديدكتيكي الكفيلان بإثراء الساحة التربوية الوطنية عامة والمدرسية خاصة، المساهمة في التكوين المستمر وإعادة تكوين الأطر التعليمية بالشكل الذي يجعلها مؤهلة للفعل التعليمي والمردودية المرتفعة الجودة..

أمام هذه المهام والوظائف نتساءل في فريق الوحدة والتعادلية لماذا لم يتم اقتحام الأطر العاملة بهذه المراكز التكوينية، المدرسة العليا للأساتذة والمركز التربوي الجهوي ومركز تكوين المعلمين في صلب الإجراءات العملية لمختلف بنود الإصلاح، لاسيما وأن هؤلاء معروفون بمباشرتهم للمشاكل والقضايا الجوهرية المتعلقة بالتكوين والتربية؟ أليس من حق هذه الأطر العليا أن تساهم بكيفية جدية وفعالة في مختلف الإصلاحات الأساسية على مستوى المناهج وبرامج التكوين وعلى مستوى الإطار القانوني المتعلق بهذه المراكز؟ وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد وزير التربية الوطنية.

السيد وزير التربية الوطنية:

شكرا، السيد الرئيس، السيد المستشار المحترم، فيما يتعلق بمراكز التكوين بالأصناف الثلاثة: المدارس العليا للأساتذة المراكز الجهوية للجهات ومراكز تكوين المعلمين والمعلمات، فيما يتعلق بهذه الأصناف الثلاثة، تم، ليس إقحامها، ولكن تم وضعها في موقع القيادة في الإصلاحات، ولاسيما فيما يتعلق بالمناهج والبرامج إن لائحة الأسماء ويمكنك تشوف بأنه هما الأغلبية الساحقة

حتى انه كاين التوازن تجاه المنظومات الأخرى الموجودة في الساحلة، كاين حضور قوي ديال مراكز التكوين بالخصوص في مواجهة البرامج والمناهج، فعلا ملف ديال مراكز التكوين تأخر لأنه كان مرتبط بالعمليات الاولى للتأسيس الآن للأخذ بعين الاعتبار الوضعية ديالهم، في الاسابيع الأخيرة انطلقت موجة الإصلاحات فيما يتعلق بهاذ المراكز.

أشنوباش اهتمينا؟

أولا برامج التكوين ديال المراكز نفسها، انطلقت هاذ العملية الأسبوع الماضي والآن كاين نقاش مع الأساتذة في هذا الباب هذا الملف الاول غادي يوخذ طريقو في هاذ واخد طريقو الآن ثانيا بعدما، بعد اصلاح البرامج في المناهج في المؤسسات العمومية ميرينا لمراجعة البرامج ديال التكوين هذي النقطة الاولى.

النقطة الثانية كاتعلق بالإطار المؤسساتي ديال المراكز، انتما عارفين بأنه في الإصلاح جاي يتوجه ديال انه مراكز التكوين خصاها تنتقل إلى الفضاء الجامعي تولي عندنا وظيفة جامعية، واتخاذ بعين الاعتبار الهدف ديالها اللي هو التكوين المهني فهاد الجانب ديال التكوين المهني، هذا هو الافق او غادين فهاد الاتجاه، ولكن الميثاق بنفسه كطرح مرحلة انتقالية ديال 3 سنوات فهاذ الاطار اذن الان كنشتغلو على الهيكلة وكانت وثيقة او مشات لجميع المراكز أوصلتنا تقارير ديال النقاشات داخل كل المراكز تداركو فيها كل الاطر عندنا التقارير وكان التقرير تركيبي..

وغير البارح كنت كناقش مع اللجنة المكلفة بهاد الملف كنا كناقشو النتائج ديال هاذ الموجلة الاولى ديال هاد الاستشارات، وأملي انه في شهر يوليوز هاذ الملف ديال المأسسة الجديدة ديال مراكز التكوين خاص نكونو خطينا منها خطوات مهمة.

كيبقى المسألة الثالثة الجانب الثالث ديال مراكز التكوين اللي هو الوضعية ديال المكون، شكون هو المكون؟ اشنو الي كايميزو على باقي الاساتذة، انتما عرفين بأن الاساتذة ديال المراكز الابتدائية والاعدادية الثانوية كاينتقلوا وكايخرجوا وكايتحركو وهذا كيطرح مشاكل كايطرح اسئلة فيما يتعلق بالوضعية او الخصوصية ديال مهنة المكون هذي 3 دالملفات فعلا أنا متافق مع جوهر السؤال اللي هو ما بانش الإصلاح في مراكز التكوين فعلا لانه كان هو مرتبط بالإصلاحات اللي كانت خصاها تسبق أو وحنا طلقنا هاذ الموجة اللي غدي تكمل ما سبق، غدي تكمل ما تم إنجاره في بعض المستويات الاخرى، شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، هناك تعقيب إلي ابو الفرج.

السيد المستشار محمد ابو الفرج:

شكرا السيد الرئيس، السيد الوزير اخواني المستشارين يعني كنشكرو السيد الوزير على تفهمو السؤال ديالنا وشكرا له على الصبر لانه ثالث خطرة او رابع مرة سيد الوزير كنبقى الاخير الجلسة إلى كان التعليم هو الاصل اخره مسك، اخيره مسك حقيقة، المهم اذا كنعتبر شخصيا التعليم هو اللي كيزيد بالبلاد وهو الاصل لان البلدان الكبيرة زادت بالعلم، والعلم اذا كنضن سيد الوزير خصنا هو يكون من الاولين اما المسائل الاخرى لي كيهم ولدنا وكيهم بلدنا التعليم أكثر من أي قطاع اخر.

إذن بالنسبة السؤال ديالنا كان تفهمكم أوحنا فهمناه، ولكن كيبقى على ان العمل ديالكم مشكور فيما تخص اشراك جمعية الاباء على الصعيد الوطني والتحرك ديالكم لي ما سبق ليه مثيل بغينا حتى هاذ الاطر هي لي من بعد خروج المستعمر وبعد ذلك هاد المدارس هي الي خلات وكونت لينا اطر لي زادت في البلاد أو ما خلاتش لينا خصاص، عندنا فائض الحمد لله ديال الاساتذة المعلمين، منين، من هاذ المدارس اللي تكلمنا عليها كطالبو منكم المزيد فالعمل ديالكم وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم، آخر سؤال في قطاع التربية الوطنية، حول إضرابات المعلمين العرضين، السؤال قدم من طرف المستشارين المحترمين عمارة الحاج عمارة، والسي محمد صلاح كميزة، الحاج عمارة لكم الكلمة.

السيد المستشار الحاج عمارة:

بسم الله الرحمن الرحيم،

شكرا للسيد الرئيس، السيد الوزير، اخواني المستشارين، كما تعلمون ان المغرب في السنوات الاخيرة عرف حركة في ميدان التمدرس في العالم القروي ووقفرة مهمة في تشييد المدارس الا ان تلث المدارس التي شيدت في البوادي النائية والجبال والوعرة كانت تعاني من خصاص في المعلمين الا ان الحركة التي دشنتها الوزارة في السنوات الاخيرة من قبول للمعلمين العرضين خففت ذلك الخصاص وبما ان هؤلاء العرضين هم من ابناء البوادي والجبال قاموا

بمهمة احسن قيام لانهم ابناء البلة واعطو نتائج حسنة وملموسة وما عدنا نسمع شكايات كتلك الشكايات من طرف الاباء والتلاميذ حول تغيب بعض المعلمين لان هؤلاء العرضيين تتكيفوا بسرعة مع البيئة التي يدرسون بها وطمعا في تلك الدريهمات التي يقبضونها لانهم في اشد الحاجة اليها لكونهم حاملين لشهادات ولكونهم عاطلين من العمل وخلهم يعول أسرة كاملة ولهم أزواج وابناء.. ومن سنتين تقريبا سمعنا ان هؤلاء المرضيين سيدمجون بصفة رسمية لانهم أدوا واجبهم بامتياز وبشهادة الجميع، وشهادة الوزارة نفسها ولكون بعضهم قضى مدة من عمره يدرس ويسدي خدمة جلى لوطنه، ولكون بعضهم قارب من سن الاربعين..

وبما ان تلك المدة تتفاوت من شخص لاخر حيث قضى بعضهم في الميدان ازيد من 14 سنة.. اخيرا يفاجأ بتلك المذكرة التي توصل بها هؤلاء العرضيون من طرف وزارة التعليم بمشاركة وزارة المالية والوظيفة العمومية يطلبون منهم التوقيع عليها بكونهم مياومين فقط، أحس الجميع بالحيف الكثير الذي سيحصد مستقبل عائلات لا يعلمها الا الله.

لذلك نسائلكم السيد الوزير عن مآل هذه الشريحة من المواطنين الذين غامروا بمستقبلهم وقبلوا المساهمة في التدريس ومحو الأمية، فيهم من هو على هذه الوضعية لمدة 15 سنة؟ ومن جهة أخرى ما هو ذنب ما يزيد عن 180 الف تلميذ وهم على ابواب الامتحانات ويجدون انفسهم بدون مدرسين؟ ولماذا نجد هذه الوضعية في البوادي دون الحواضر؟ لماذا اذن هذا التميز بين المواطنين وشكرا؟

شكرا للمستشار المحترم الكلمة للسيد وزير وزير التربية الوطنية.

السيد وزير التربية الوطنية:

السيد الرئيس السيد المستشار المحترم، الدورية ديال 2 فبراير ديال هاذ السنة فعلا ما تفهمهاتش مزيان وهي كان الهدف منها تسيير وتنظيم الادماج فهي ماكتمسش القرار ديال الادماج، انا من بديا أمضيت على 1521 قرار ديال التوظيف بالنسبة للعرضيين وهاذ العرضيين كنا صنفناهم حسب الاقدمية لتجاوز سنتين، وصلنا هاذ العدد ديال 1521. علاش سنتين لانه كيخلق واحد النوع ديال المساواة مع المعلمين الى لتبعو المدارس ديال التكوين واحد اشوي ديال التوحيد النسبي لان هدوك دخلو بامتحان الى اخيره، هذا مشي مشكل هذي ضحاوا كما يتفق الجميع أو اشتغلوا وكعطيو نتائج جيدة ولكن وصلنا لـ4700 عرضي أو خدينا التزام بأنه غاي ندمجهم، بدينا كندمجوهم عمليا.

كما قلت ليكم المسطرة مشات بالنسبة لي أهم مبادرة هي الإمضاء ديال الاذن بالتوظيف قانونيا هذا الالتزام والأشياء الاخرى مسطرية وإدارية، فهاذ الإخوان انا لما بغاو افهمو الدورية تناقشت معاهم وادكرنا وانتهمو انا كنظن بأن السؤال وقبلا جاء هذاك الوقت تفهمو هاذ الوضعية فبعض المناطق باقي سوى ديال المجتمع الفهم، علاش لأنه امكن من طرف الوزارة ولكن ما يمكن لي نمشي كل بلاصة فالمغرب ونبدا نفسر ملف بلف هذو الاخوان لي كمثلهم ولي فهمو مزيان وقفوا رسميا كل الحركات ديالهم لما تأكدو بأن الامور غاديا فالاتجاه السليم، هذو كانوا قاموا بهاذ المهمة بالخصوص في شيشاوة، زكورة، أو في اشاون ألا على أي هذي مسالة ديال الاخوان..

فيمايتعلق بالغايات.. هذا نداء، المجتمع المدني راه ما يمكنش له نديرو لكل استاذ او كل معلم الي كيحصيه واش كيجي والا ما كيجش.. خص الطغط ديال المجتمع والمراقبة، وخصنا نوضعو هاد الميكانيزمات اللي كتخلي الاستمرارية وكتخلي المردودية في مدرستنا من هاد الناحية على الاقل بعد.. ديال الجدية فميا يتعلق بالعملية التعليمية، شكرا.

رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير والآن أعطي الكلمة للسي الحاج عمارة، فقط ابلغ السيد وزير الثقافة والاتصال أن السؤال الموجه اليه المتعلق باستغلال الأطفال في المجال الإشهاري قد طلب إرجاؤه إلى جلسة خاصة من طرف صاحبه لكونه لم يتمكن من الحضور وكنا نود لو أن الإدارة تبلغكم هذا التأجيل قبل مجيئكم السيد الوزير، فيتعذر.. لا حتى 03:2 توصلنا بطلب التأجيل وأنا حريص من طرف الإدارة أن نبلغكم بهذا الطلب فمعذرة السيد الوزير.

إذن أعطي الكلمة من جديد للسيد الحاج عمارة للتعقيب على جواب السيد الوزير.

المستشار السيد عمارة الحاج عمارة:

شكرا السيد الرئيس السيد الوزير إخواني بدوري أشكر السيد الوزير على جوابه وتفهمه لهذا السؤال السيد الوزير، إن الحكومة مدعوة لمعالجة هذه الوضعية ونستعرب لما صرح به وزير الوظيفة العمومية ليلة أمس في برنامج مفتوح حين صرح أن مهمة هؤلاء المعلمين العرضيين هي تعويض زملائهم

في حالة المرض أو الحمل.. بينما من هؤلاء من اشتغل لأريد من 15 سنة، كما كان بإمكان الحكومة من خلال الغلاف المالي الذي خصصه لتحسين أوضاع رجال التعليم رغم هزالته لو رفعت من هذا الغلاف وسويت به وضعية هؤلاء العرضين في إطار تدبير تضامني لدى أسرة التعليم وشكرا.

رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، هناك رد للسيد الوزير، تفضل السيد الوزير.

السيد الوزير:

غير دفاعا عن وخا معنا زميلي، وخا معنا ما محتاجنيش ندافع عليه، دفاعا عن زميلي السي محمد خليفة هو غير أعطا الوصف القانوني ديال العرضيين ما عناش شي تبعات قانونية، أما قرار الادماج واخد طريقو حتى خارج الحوار اللي كان مع النقابات هذا ملف أخر، أما الإدماج، راه رصدنا لهم الامكانيات اللي خصها ترصد باش يتم الإدماج هاذ الكتلة المهمة من الموارد البشرية الان اللي موجودة في القطاع واللي فعلا كتقوم بمهام متقدمة فيما يخص تعميم التمدرس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير وشكرا على مساهمته ونطلب هناك أن يبقى معنا مهلة قبل أن نتابع أشغال مجلسنا بالأسئلة. اذكر السادة المستشارين المحترمين بأن لجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية ستعقد اجتماعا غدا الأربعاء على الساعة 10 صباحا للمناقشة والبت في مشروع قانون رقم 00.61 بمثابة النظام الأساسي للمؤسسات السياحية والمحال على مجلس المستشارين من طرف مجلس النواب في إطار القراءة الثانية، كذلك ابلغ السادة المستشارين المحترمين ان لجنة الداخلية ولا لجنة العدل والتشريع وحقوق الانسان موازاة مع لجنة الداخلية ستعقد اجتماع غدا كذلك على الساعة 3 بعد الزوال لمتابعة مناقشة وان اقتضى الحال البت في مشروع القانون التنظيمي المتعلق بمجلس النواب المحال كذلك على مجلس المستشارين من طرف مجلس النواب وكذلك مشروع القانون التنظيمي المتعلق بمجلس المستشارين المحال هو كذلك على المستشارين من طرف مجلس النواب؟ رجاء من الزملاء الحاضرين ان يبلغوا زملاءهم الاخرين بحضور هذه الاجتماعات نظرا لاهميتها

اذن انطلاقا من هذا البلاغ سأرفع الجلسة لمدة 10 دقائق لأداء صلاة العصر.

(بعد استئناف الجلسة)

بسم الله الرحمن الرحيم، والصالة والسلام على سيدنا محمد اشرف المرسلين،

السيد الوزير المحترم، السادة المستشارين المحترمين،

نستأنف اعمال اجتماعنا هذا المخصص لاسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة الذي يدخل اطار مراقبة العمل الحكومي من طرف البرلمانيين ونتطرق الى الاسئلة المتعلقة بالوظيفة العمومية والاصلاح الاداري هناك سؤالين:

السؤال الاول : قدم من طرف السادة المستشارين المحترمين

الاستاذ النقيب محمد الجوهري رئيس الفريق، السي الصوالحي بوزكري، السي عبد الرحيم دنون، السي حميد المودن، ويتعلق بالاصلاح الاداري. الكلمة للاستاذ النقيب السي الجوهري.

السيد المستشار محمد الجوهري:

شكرا سيدي الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارين،

السيد الوزير هذا الموضوع موضوع الاصلاح الاداري هو موضوع كما يقال جديد وقديم وبطبيعة الحال من المواضيع التي يتعين ان تواكبها المراقبة البرلمانية باستمرار على اعتبار انه موضوع ليس من السهل بما كان يبلغ الانسان الطموحات التي يطمح ان يحققها في هذا المجال، موضوع الأصلاح الاداري عرفه المغرب منذ سنوات متعددة وبطبيعة الحال نظرا لتعقد الاوضاع تشريعيا وممارسة وبشريا تبقى دائما الجهود تتضاعف من اجل العمل على بلوغ الاصلاح المنشود وتحقيق ادارة حديثة نشيطة فعالة، منتجة، بعلاقة متميزة مع المواطنين، طبعا البرنامج الحكومي كانت هذه المسائل من بين تطلعاته واهدافه، لكن مضى على تنصيب الحكومة اكثر من 4 سنوات ولازالت كثير من مظاهر البيروقراطية ومظاهر الجهود ومظاهر.. والسلبيات التي طغت على الادارة لازالت، كثيرها او جلها، يطغى على الادارة.

لذلك نوجه السؤال للسيد الوزير من اجل اعطاء توضيح في هذا المجال؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم والكلمة للسيد وزير الوظيفة العمومية والاصلاح الاداري فليتفضل.

السيد محمد الخليفة، وزير الوظيفة العمومية والاصلاح الاداري:

بسم الله الرحمن الرحيم،

والصلاة والسالم على اشرف المرسلين،

السيد الرئيس، السادة المستشارين المحترمين،

بادئ ابتدء اتوجه بالشكر لزميل الاستاذ الجوهري والسادة المستشارين معه من فريق الاصالة المغربية والعدالة الاجتماعية الذين تفضلوا بوضع السؤال حول مآل الاصلاح الاداري الذي التزمت به الحكومة. اود ان اكرر ما تفضل به بأن موضوع الاصلاح موضوع قديم وجديد واقول متجدد على الدوام لان الاصلاح مثل كل هدف نبيل ننشده لا حد للوصول الى الكمال واريد ان اؤكد بأنه بالفعل السؤال الذي وضع، وضع منذ أشهر وبالتالي فإن جوابنا هو ذلك الجواب المتجدد على الدوام.

اريد اولا ان اقول للسيد المستشار المحترم وللسادة المستشارين بأن بالفعل الآن اصبح المغرب يتوفر على رؤيا شمولية وعلى استراتجية متكاملة للاصلاح الاداري، وهذا بفضل المناظرة الوطنية التي نظمتها الدولة بالرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصبره الله وبالتالي فإن الاصلاح الاداري المنشود لم يعد يتعلق بحكومة بعينها او بوزير بعينه ولكنه اصدح اصلاحا مؤسساتيا متوفقا عليه في الزمان وفي الاهداف وفي الافق الذي يجب ان ينتهي اليه، لانه بدون شك لكل زمان اصلاحه، واصلاحته التي يجب ان يصلها ولاسيما في ميدان التحديث وفي ميدان الاصلاح الاداري الذي تقوم به كل دول العالم في كل يوم وفي كل وقت وفي كل حين من اجل التسابق مع الزمان..

نحن في المغرب اليوم نعتبر بأن الاصلاح الاداري بفضل همة جميع العلماء وبفضل الخبرات المغربية وبفضل جميع المشاركات السياسية وبفضل كل الذين ساهموا في اغناء هذه المناظرة اصبح المغرب يتوفر على استراتيجية الاصلاح الاداري.. بسبع بوابات. الاصلاح تبتدئ من العناية بالموارد البشرية وتنتهي البوابة السابعة بإدخال التكنولوجية من اجل الانتقال الى ما اصطلح عليه بالحكومة الا ليكترونية التي تستعمل اليوم تماما كل الآليات وكل الحواسب بدون احتياج الى الاوراق..

فهذا ورش كبير اصبح متوافقا عليه واصبح واضحا للجميع سواء الفاعلين الاقتعاديين او الاجتماعيين او السياسين وكذلك علماء الادارة الذين لهم دور كبير في التحديث، هذه البوابات السبع تخلصها 161 اجراءا يجب ان ينخرط فيها المغرب في خطوط متوازنة من اجل الوصول الى ربح كل اللرهانات والتحديات المفروضة على بلادنا في نهاية هذه العشرية، وهذا شيء يمكن لنا جميع ان اردنا الاصلاح..

وانني دائما اردد "ان اريد الا الاصلاح ما استطعت" على كل حال هذا ورش لجميع المغاربة الفضيلة تقتضي ان ننخرط فيه جميعا وان نبشر به وان نضبط آلياته لان آليات التتبع وآليات الوصول الى تحقيق هذه الاهداف هو الشكل الاساسي الذي يجب ان يكون حاضرا في اذهاننا بدون احداث هذه الأليات التي حددناها، بدون احداث هذه الآليات التي حددناها في ست اليات للتتبع سيبقى الاصلاح الاداري معوقا ولن يكون له على ارض الواقع اية نتائج.

وبالتالي يجب ان ننخرط في هذا الموضوع بكل ثقة في النفس لان الاصلاح هو اصلاحات تتعلق باصلاح هياكل الدولة كل انسان يكون في المعارضة وفي الاغلبية عدا هذه سيرورة التقاقة الديموقراطية وليس اصلاحات هياكل الدولة واصلاحات الدولة التي هي دائما دائمة يجب ان نعطيها عنياة استراتجية لبلوغ الاهداف.

بالنسبة للمجلس الاعلى للوطنية العمومية، ابشر السيد المستشار والسادة المستشارين المحترمين ان الاجراءات الانتخابية بدأت آن وانه ان شاء الله في أوائل سبتمبر سيعرف المغرب هذه المؤسسة التي طالما اشتاق اليها من اجل تعميق التشاور والتحاور فيما يهم شؤون الموظفين. وشكرا للسيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير هناك تعقيب السيد المستشار المحترم.

السيد المستشار:

شكرا السيد الرئيس، السيد الوزير فعلا كانت عندي نثير مسألة المجلس الاعلى فلذلك شكرا السيد الوزير لابد من دعم هذه الآلية وهذه المؤسسة، لانها هي العمود الفقري للاصلاح الاداري يعني لا يكفي وانتم وانا مقتنع وطبعا هذا السؤال تزامن مع المناظرة، تزامن حتى مع حواركم امس في وسائل الاعلام، نحن نريد اصلاح هذه الادارة، لان البلاد لا يمكن ان تخطو خطوة حقيقية الى الامام الا باصلاح الادارة نعاني المرارة كلنا وابناؤنا والفاعلون الاقتصاديون وغيرهم، البوابات السبع.. السيد الوزير انا رجعت الى وثائقي

فاسنخرجت محضر الاجتماع الذي وقع بلجنة العدل والتشريع والوظيفة العمومية وحقوق الانسان يوم 26/ 1995/06 في الحكومة السابقة نفس المنهاج ونفس البوابة ونفس العمل ولكن يجب برأيي وربما حتى في رأي الفريق، الصباح ناقشا هاذ الموضوع مع موظفينا ومع اطرنا ومستشارينا، يجب الانكباب على جهة معينة على الاقل، ان نحقق جميع المحاور دفعة واحدة او في توازن صعب ولكن أحيانا اصلاح جهة معينة او محور معين قبل الاخر بأولويات يمكن يفيد ويفيد اكثر في هذه المسألة كما تفضلكم السيد الوزير لا أرى في ذلك لا غلبية ولا معارضة والفضل لهذا ولا لذاك ولكن عمل تضامني من اجل اصلاح الادارة التي هي قوام قيام الدولة واذا قلنا إصلاح الادارة فتنقولو الادارة اللي كتعمل في الداخل واللي كتعمل في الخارج، الادارة الداخلية والادارة الخارجية اللي هي الادارة الديبولوماسية القنصليات والسفارات وغيرها، وشكرا سيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم، إذن ننتقل الى السؤال الموالي المقدم من طرف المستشارين المحترمين عبد السلام بلقشور والسي خيري بلخير حول الادارة وتخليق الحياة العاملة. السي خيري لكم الكلمة.

السيد المستشار خيري بلخير:

بسم الله الرحمن الرحيم

سيدي الرئيس، السيد الوزير، اخواني المستشارين،

تعتبر الادارة ركيزة اساسية لها بعدها الاستراتيجي لاقرار وتنفيذ التنمية الاقتصادية والاجتماعية، واصلاحها هو هاجس كل الدول التي تعتزم تطوير مجتمعاتها بحيث يجب التركيز عليها باعتبارها شرطا اساسيا لاستقطاب الاستثمار وتحفيز الاستثمار الداخلي ودعمه وتوطيد النسيج الاقتصادي الوطني وتقوية مناعته.

كما ان إصلاحها دافع لتسريع وتيرة التنمية مع العلم ان العنصر البشري الذي يشكل دعامة ايضا في مجال تنظيم البنيات المكونة لتخليق الحياة العامة وتحسين سيرها والزيادة من فعاليتها ومردوديتها حتى نتمكن من مسايرة التطورات التي يعرفها مجال التدبير الاداري والحياة العامة.

السيد الوزير رغم الاجراءات والتدابير المعتمدة والمذكرات الوزارية التي ترد على المصالح الادارية بمختلف تخصصاتها لم تحسن من الاداء الاداري وترقى به الى المستوى الذي يطمح اليه المواطن المغربي، بل لم يعرف هذا المجال تحولا نسبيا، رغم بعض الاشارات الطفيفة التي لم تغير من التراكمات المعتادة بحيث التماطل والاحباط مع تعقيد المساطر وانعدام الآليات القانونية لتخليق وتهذيب المرافق الادارية وتطوير العلاقة الادارية بالمواطن لاسترجاع الثقة واستئصال كل مظاهر الفساد الاداري.

السيد الوزير، ما هي الاصلاحات والتدابير الفاعلة التي تنوي وزارتكم اتخاذها لتحسين الاداء الاداري وتخليق الحياة العامة وتحدد بوضوح علاقة الادارة بالمتعامل معها في اطار يضمن له حقوقهم ويحد من قرارات الادارة التي تتمتع بالسلطة التقديرية؟ ومتى سيتم تفعيل ميثاق حسن التسيير لان هناك على ما اظن ضعف في المراقبة الذي يجعل ضياع للمال العام؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم الكلمة للسيد الوزير المحترم

السيد وزير الوظيفة العمومية والاصلاح الاداري:

شكرا السيد الرئيس،

شكرا السادة المستشارين المحترمين،

اشكر وبدءا السيد المستشار المحترم على طرحه سؤالا اساسيا، يتعلق بدعم الأخلاقيات في المرفق العام بدون شك ان جواب السيد المسشار المحترم يجد جوابه في البوابة الثانية اوالثالثة من بوابة الاصلاح الاداري التي اعتمدتلها والتي فيها ركن اساسي وباب أساسي وهو دعم الأخلاقيات بالمرفق العام، بطبيعة الحال دعم الأخلاقيات هذا شيء مهم وأساسي، وبالنسبة لنا حتى من الناحية الدينية لان الدين الإسلامي كما يقول النبي (ص) بعثت لأتمم مكارم الأخلاق، ونحن جميعا نعرف الوضعية التي تعيشها إدارتنا سواء ما تعلق بها، وسواء ما توصف من غلو في البيروقراطية، سواء كذلك عدم تجاوبها الكبير مع مطامح المواطنين نحن ندرك هذا التشخيص ولربما لن نختلف فيه لا مع السيد المستشار المحترم ولا مع أي مواطن يريد أن يقدم تقييما للصورة التي توجد عليها الإدارة، ولكن مهما يكن يجب أن أؤكد أن إدارتنا ليست بكل هذا السوء الذي تنعت به لأنها قادرة، ممكن إصلاحها إذا انعكفنا جميعا على دعم الأخلاقيات بالمرفق العام.

يمكن أن أقول للسيد المستشار المحترم انه من التدابير التي اتخذت في نطاق ميثاق حسن التدبير هو اعتمادنا للكلمة التوجيهية القيمة التي وجهها صاحب

الجلالة الملك محمد السادس نصره الله إلى ندوة دعم أخلاقيات المرفق العام، اعتبر بأنها دستورا لما يجب أن يكون عليه المرفق العام من أخلاق، فهي تتعرض للاتركيز وهو شيء أساسي في بلادنا، ويتعلق كذلك بتبسيط المساطر ويحذف كل الأوراق الزائدة التي يعاني منها المواطنون وكذلك تتعلق بتفعيل قانون التصريح بالممتلكات، بمعنى أن تصبح له آليات من أجل أن يكون بالفعل لذلك التصريح معنى ومغزى في الواقع. وكذلك تتحدث عن غلو السلطة التقديرية للإدارة..

أستطيع أن أقول الكثير مما ورد في هذه الرسالة التي نعتبرها في وزارة الوظيفة العمومية مرجعا أساسا وبالتالي فنحن حريصين أشد الحرص على تنفيذ مضامينها.

بالنسبة مثلا لغلو السلطة التقديرية للإدارة، فقد وافق مجلس الحكومة في الجلسات الماضية على مشروع قانون يتعلق بتعليل القرارات الإدارية وهذا القانون عندما يخرج سيكون له الأثر الكبير وسيكون تحول نوعي.

بالنسبة للمواطنين مع الإدارة، إذ أن الإدارة لا يمكن لها أن تتمسك بقراراتها بدون ان يكون هناك مراقبة على ادائها.

ثانيا: تفعيل التصريح بالممتلكات لقد قدمنا مشروع قانون بحدث آليات جديدة من اجل انه لا يبقى ذلك التصريح، مجرد تصريح ولكنه يكون تصريح من اجل ان نقارنه بحالة الموظف منذ دخوله الى الادارة الى خروجه منها وفي المحاسبة في كل وقت وحين من هيئة لا يمكن التطرق والشك لا الى كفائتها ولا الى نزاهة اعضائها.

فيما يخص اللاتركيز لقد وضعنا مشروع قانون ينص على ان الادارة الممركزة في العاصمة يجب ان يتحول الكثير من اختصاصتها الى الجهات والى الاقاليم من اجل ان المواطن، تصبح الادارة قريبة منه الى غير ذلك من الاجراءات التي لا يسهم الوقت ولكن اقول بأن الهدف من دعم الأخلاقيات بالموقف العام هو دعم ادارتنا من اجل تصم بالفعل الادارة المواطنة او الادارة التي تخدم الموطن بالاضافة الى ماتفضل به السيد المستشار المحترم عندما نتوفرعلى ادارة من هذا النوع وعندما نتوفر على ادارة قادرة فإن بالفعل نستطيع ان نضمن الاستثمار الوطني ونستطيع ان نجلب الاستثمارات الخارجية لان الادارة هي اول ما يلاقي المستثمر الاجنبي والمستثمر الوطني اذن شكرا السيد الرئيس، شكرا للمستشار المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، هناك تعقيب للسيد المستشار

السيد المستشار:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير على ما فهمت من جواب السيد الوزيران الادارة مازال ما قدراش باش تلبي طلبات ديال الاصلاح الاداري، والحقيقة حنا مكانبقاوش في الاصلاح ولكن تنبقاوش الندوات والاشهار، ولكن بغينا بالفعل، فمثلا علاش ما يكونش هناك في الوزارات قسم الشكايات الذي يقوم ببحث سري لكن فين هو؟ لان حتى بعض المرات لاحظنا هنايا بعض اللجان الى كيطلبو، كيكون التدخل يال مستشار او برلماني كتلقى اطر او موظفي ديال بعض الوزارات كيوصلو لذاك المندوب اللي في ذاك الجهة كيكولو لو راهم قالو فيك.. مكاينش شي أخلاقيات الادارة لان الانسان كيجي ابلغ اللي وقع في الادارة اللي في الجهات والاقاليم والعمالات حتى كتصدق ان ولو تجي لهنا لوزارة، من الوزارات كتخرج السرية ديال الاسرار ديال اللجنة انها غاتجي النهار الفلاني وغاتمشي تبحث فداك الموضوع.. ولهذا السيد الوزير واش الحكومة عازمة باش توضع حد لهاذ الشي؟ وشكرا.

رئيس الجلسة : شكرا للسيد المستشار.

وزير الوظيفة العمومية:

الى سمحتو لي سيد الرئيس حقيقة هذا موضوع كما تفضل..

حقيقة لمحت في جهتكم أنكم تتبعون باهتمام تعقيب السيد المستشار المحترم، أريد أن أؤكد بأن ما حدث في المغرب الآن بالنسبة لهذه المناظرة يمكن أن ننظر إليه بكثير من الأمل، ليس لأنني كنت من الذين تشرفوا بحضورها، ولكن لأنه بالفعل من كثرة ما عشناها في كثير من المناظرات وكثير من اللقاءات كنا دائما نخشى أن تكون مناظرة عبارة كلام وينتهي إذا تكلمت على آلية التنفيذ وهذه للأول مرة يجب إن أردنا الإصلاح أن ننكب ونقبض بيد من حديد على أن هذه الآليات يجب أن تخرج إلى حيز الوجود.

أما فيما يخص حسن الاستقبال وما يخص مكاتب الشكايات أعترف أن هذا أنجز وكان حتى في الحكومات السابقة موجود دائما وهذا يدخل في ميثاق حسن التدبير الذي من أحد أسسه الثلاثة هو التواصل،

والتواصل بالنسبة لنا وفي كل الوزارات الآن تغير نوع استقبالها ولكن لا نريد فقط تغيير نوع الاستقبال، نريد فعالية، فعالية قوية في الإدارة المغربية، وشكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، بهذا نكون قد أتينا على نهاية جدول أعمال، فقط أريد أن أبلغ السادة المستشارين المحترمين قبل أن يثيروا الموضوع انه تعذر على السيد وزير الصحة حضورا اجتماع المجلس لرد على السؤال المتعلق بوضع الضحايا الزيوت المسممة وبالتالي هذا السؤال سيعاد برمجته في جلسات مقبلة، إذن شكرا لسيد الوزير على مساهماته، شكرا له على تفعيل وكان أول متدخل وكما يقال ختامه مسك شكرا له، شكرا لكم جميعا، إذن رفعت الجلسة.